

مُصَِّطَفَى الْحَمْدِ الشَّرِيفِ

استاذ القانون المدني والشريعة الاسلامية
في كلية الحقوق من جامعة دمشق

عقد التأمين

(السوكرة)

وموقف الشريعة الاسلامية منه

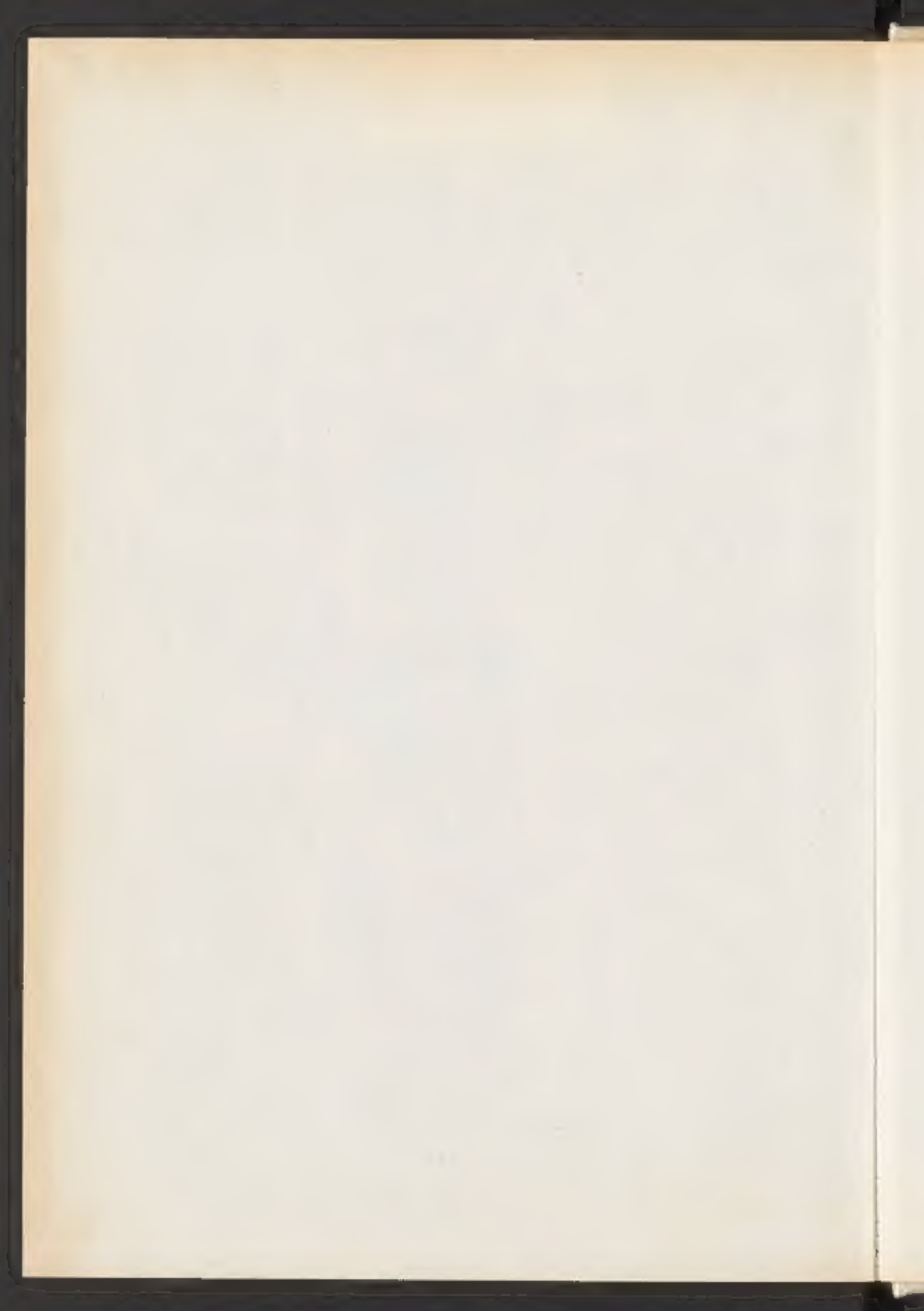
وهو محاضرة القيت في مؤتمر اسبوع الفقه الاسلامي
الذي اقيم في دمشق في ١-٦ من نيسان/ ١٩٦١
مع المناقشات التي دارت حولها في المؤتمر

طبعت بطلب من كلية الشريعة بجامعة دمشق
لتكون موجعاً لهذا الموضوع الهام



GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY







3 1142 02824 3270

T
مُصَافِي أَحْمَدُ بْنُ قَزَّالٍ
al-Zarqā' Mustafā Ahmād
استاذ القانون المدني والشريعة الإسلامية
في كلية الحقوق من جامعة دمشق
Aed al-ta'mīn.

عقد التأمين

(السوكرة)

5
وموقف الشريعة الإسلامية منه

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

وهو محاضرة القيت في مؤتمر اسبوع الفقه الاسلامي
الذي اقيم في دمشق في ١-٦ من نيسان / ١٩٦١
مع المناقشات التي دارت حولها في المؤتمر

طُبعت بطلب من كلية الشريعة بجامعة دمشق
لتكون مرجعاً لهذا الموضوع الهام

New York

HD

7236

Z₃

C.I

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام الهدى
وصاحب الشريعة الإسلامية الخالدة ، وعلى جميع رسل الله
وبعد فقد أقامت لجنة القانون والعلوم السياسية من المجلس الأعلى
لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (التي أنا عضو فيها) مؤتمراً
للبحوث الفقهية تحت عنوان (اسبوع الفقه الإسلامي) على مدرج
جامعة دمشق في ١٥-٢٠ من شوال / ١٣٨٠ هـ = ١-٦ من نيسان / ١٩٦١ م
وكان هذا الاسبوع في دمشق هو الحلقة الثانية بعد الحلقة الأولى منه
التي عقدت في باريس أول تموز من عام / ١٩٥١ على مستوى دولي
واشتركت فيها باسم الجامعة السورية .

كان من جملة موضوعات هذه الحلقة الثانية المقامة في دمشق وحاضر
فيها عدد من العلماء من مختلف البلاد الإسلامية هذا الموضوع الهام
الجديد الذي اشتدت الحاجة الى بحث فقهي مستوعب فيه - موضوع :
« هدف التأمين » وموقف الشريعة الإسلامية منه » ، نظراً لضرورة تجلية حكم
هذا العقد الحديث في فقه الشريعة الإسلامية بعد أن فشا وذاع
استعماله ، وأصبح يرافق الحياة العامة والنشاط الاقتصادي في أقطار

العالم وفي البلاد الاسلامية في جميع الشؤون ، من التأمين على الاموال
ضد مختلف الاخطار ، الى التأمين على المسؤوليات من حوادث
السيارات وسواها ، الى التأمين على حياة الناس المسافرين على مقون
الطائرات وسائر وسائل النقل الحديثة من قبل شركات النقل الجوي
وسواها ، ثم الى تأمين كثير من الاشخاص على حياتهم لمصلحة أسرهم
واولادهم اذا اصابهم مصيبة الموت .

ومن المعلوم اختلاف نظر علماء الشريعة الاسلامية المعاصرين حول
جواز التأمين ، ولا سيما التأمين على الحياة . فمعظمهم يحكم ، لاول وهلة
وبدون دراسة عميقة لنظام التأمين الذي ساد العالم وسنته القوانين
الزمنية ، بان التأمين يوجه عام محرم لانه من قبيل القمار ، وبان التأمين على
الحياة هو كفالة ضد قدر الله تعالى ويسكاد يكون خطراً على عقيدة
الشخص المسلم اذا تعاقد فيه ، لانه يتناول من الانسان على قضاء الله
الذي هو المحيي والمميت ، ويده الآجال . وقليل من علماء الشريعة
يرون جواز التأمين من الوجهة الاسلامية ، ولكن أيضاً دون
دراسة عميقة مستوعبة لوضاعه وانواعه ، ودون حجج وادلة كافية
للاقناع العلمي الذي يحلوا شبهات من يعلنون التحريم

ولا يخفى أن مثل هذا النظام التعامل القانوني الاقتصادي الخطير ،
بعد أن تغلغل في حياة البشر من مسلمين وغيرهم الى هذا الحد ، لا يجوز
أن يبقى حكمه الشرعي غامضاً مضطرب فيه الآراء الفقهية المبترسة ،

ويظل الناس الحريصون على دينهم حيارى فيه ، تدفعهم اليه الحاجة
ويخرجهم فيه خوف الاثم .

لذلك وقع اختياري على هذا الموضوع ان يكون هو موضوع
محاضرتي في اسبوع الفقه الاسلامي المشار اليه ، بل قد كان ادخاله في
جملة موضوعات البحث في هذا الاسبوع باقتراح مني على اللجنة
التحضيرية ، وانا أعلم انه موضوع جد شائك وعويص !

وقد بذلت ما استطعت من جهد وبحث في تحري الحقائق من
المعلومات عن هذا النظام نظام التأمين وعقده من منابعها القانونية ،
ليكون التخرج الفقهي لحكمه الشرعي اقرب الى الصواب باذن
الله تعالى ، سواء اكان الحكم سليماً ام ايجافاً . والله تعالى اسأل ان
يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ويتقبله ويكتبه في سبيل خدمة شريعته
الاسلامية الغراء وفقها العظيم الخالد .

وقد انتهى في البحث الى جوازه شرعاً دون حرج ، وأدلتني
الشرعية على ذلك مستوفاة في هذه المحاضرة وفي اجوبتي على الردود
خلال المناقشات التي دارت حولها في جلسة المناقشة بين اعضاء المؤتمر
الافاضل في اليوم التالي لالقاء المحاضرة .

فان كنت قد اصبت فمن فضل الله تعالى ونعمته وتوفيقه ، وان
أخطأ اجتهدت فمن قصوري عن مرتبة البحث في هذا الموضوع الخطير ،
ولكن شفعني حسن النية في أداء هذا الواجب العلمي .

واني، حباً في الوصول الى الصواب، وابتعاداً عن فكرة الانتصار
للنفس وتغطية حجب المخالفين لي في الرأي، رأيت أن أنشر مع نص
محاضر في هذه مناقشة فضيلة الاستاذ العلامة البهجة الشيخ محمد أبي
زهرة وردوده علي في جلسة المناقشة الشفوية كما صاغها هو وتوسع فيها
بعد اطلاعه على اجوبيتي التي كتبها بصورتها الواقعية في جلسة المناقشة
الشفوية وقدمتها الى اللجنة .

وقد اكتفيت بنشر ردود الاستاذ ابي زهرة لأنه لم يأت سواه من
الاساتذة المخالفين لي بما يخرج عما أورده الاستاذ ابو زهرة .
وسأفني بنشر أجوبيتي فقط دون آراء المؤيدين لي في المناقشة .
واترك بعد ذلك للقارئ ان يقرأ ويحكم ويختار ما تظمن اليه
نفسه ودينه من رأي في التحليل او التحريم ، بعد ان يصبح على بصيرة
من أدلة الجهتين ، ويوازن بينها بالمقاييس العلمية المعروفة في فقه هذه
الشريعة الاسلامية السمحة ، وفي اصول فقها .
والله تعالى هو الموفق الهادي الى الصواب ، واليه المآب .

دمشق في ٢٠ من شوال / ١٣٨١ هـ
٢٦ من آذار / ١٩٦٢ م

مؤتمر اسبوع الله الاسلامي
محطتي احمد الزرقا

نص المحاضرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الاول

تمهيد

إن البحث في عقد التأمين هو من قصايا الساعة التي تحتاج الى دراسة فنية تكشف عن موقف الشريعة الاسلامية من هذا العقد الذي يدع من الشأن والتغلغل ملعاً جعله يرافق حياة الانسان في معظم مسالكها ومرافقها ، بل ويمد ظلاله الى ما هدمت الاساس ، فيتحد منه المرء في حياته تديراً لمصلحة أسرته بعد وفاته .

وقد شاع وداع وتفرع وتنوع ، وطوق التجارة والصناعة ومعظم وجوه النشاط الاقتصادي تطويقاً اختيارياً او إجبارياً بحكم القانون ، ولم يقتصر على سبل التجارة وسائر المسالك الاقتصادية ، بل شمل كثيراً من الوسائل التي يستعملها الانسان في توفير راحته وطمأنينته في هذه

الحياة، كسيارته ودأته وبيته الذي يسكنه، وامتعته التي يقتنيها،
وحوادثه التي تقع معه وتوجب مسؤوليته.

فحدير بفقهاء الشريعة، وقد تغلغل نظام التأمين وعقده هذا
التغلغل في حياة الناس، أن يعنوا بدراسته دراسة تحليلية تفصيلية
تقوم على حقائق من الواقع، ودراس منصوص الشريعة وقواعدها،
ويحددوا موقفها منه باجتهاد ضروري يتحرى فيه الوصول إلى الحكم
الأقرب إلى وجه الشريعة الإسلامية. والأشبه بنظامها الفقهي وتوجيهها
العملي ومقتضى نصوصها وقواعدها، سواء أكان سلبياً ذلك المقتضى
أو إيجابياً. ذلك لأن هذه الشريعة — وهي الشريعة الحادثة ذات النظام
الذي في كمال نصوصه الخاصة والعامة، وقواعده المحيطة — لا
يمكن أبداً أن تقف حرة تجاه الحوادث المستجدة لا تحير جواباً فيها،
ولا أن تخلو من الأدلة الكافية على تحديد موقف الإسلام ووجه نظره
في كل وضع من الأوضاع، وعمل من الأعمال، وتصرف من التصرفات
كما هو مقرر لدى فقهاء الراسخين.

ولا يهم الباحث المحدود بعد ذلك أن يكون موقف الشريعة
وحكمها في أي موضوع كان موافقاً لما عليه اتجاه أغلبية الناس في سيرتهم
وأعمالهم أو مخالفاً لهم، بعد أن يكون الباحث قد استوثق من الدليل
الشرعي ببصيرة فقهية واعية تميز في القيمة والحرمة بين نص الشارع
والرأي القياسي للفقهاء، وتتحدد من هذا التمييز الميزان العلمي الأول،

وتدرك وقع الأمور على حقيقتها . لتضع الحكمة عن هدى وبيضة من
الأمم ، دون أن تكون حقة الباحث في أحكامه ككثير من
الباحثين السطحين ؛ هي أن الموقف العلمي في الأمور الحديدية هو دائماً
أدل على ورع صاحبه وقوة دينه . فهذا موقف عجز لا علم ، وله من
الضرورة بقدر ما للحررة على الاستجابة لقواعد الشريعة والافتراء على
أدلتها بغير التهديج أو التحل ، أو النفاق للأغثات المنحرفة عن مبيع
الشريعة الإسلامية ، أو لشهره ينهار بالارتزاق الخبيث من طريقها .
ومن هنا كان من شرائط الاجتهاد في المذهب ثوب الورع والتقوى
والصلاح الديني إلى جانب العلم بأصول الشريعة وسأله والحكمة

فالمواقف السلبية باسم الشريعة دون دليل صحيح هي كالمواقف
الإيجابية الزائفة المناقفة التي يستعمل بها العلم سعيلاً لا وارع من
التقوى والاحلاص إلى الله تعالى وإن تحرمه الحلال كجمل الحرام ،
كله مشوه لحال الشريعة وحكمتها في فوائده وأحكامها

أقول : نعم بعد أن تكون هذه الاعتبارات هي ميزان الباحث
ومعمارها الشرعي في بحثه ، وبعد أن تثبت من الأدلة شرعي لا يهجم
أن يقع على نتيجة شرعية خاطئة أو سببه ، وموفقاً لرغبات ذات من
الناس التي تقودهم أعرافهم ، فإلى الشريعة الإسلامية لم تأت
لتمدق الناس بل لأصلاحهم أفراداً وجماعات بمصالح ومبادئها
الضرورية ، من اهتدى وما يتهدى لنفسه ومن ساء له هل عليها .

والحقيقة أن هذه المهمة التي لا بد منها من عنصر اجتهد في أمش
مسألة عقد لتأمين من الأمور والنظم القضاوية أو الاقتصادية ،
وفي الاتجاهات الاحتجاجية التي برزت في عصرنا هذا بمالم يعد له مثيل
في أي عصر مضى من عصور الاسلام لعوامل كثيرة معلومة ، وأصبحت
تسمى : « قضايا الساعة » - الحقيقة - هذه المهمة لا ينبغي إغفال فيها رأي
فرد . بل لهذا الصديق من حظوة . وإنما الواجب أن يجمع لها مجمع
علمي فقهي دائم من مختلف أقطار العالم الاسلامي مؤلف من فقهاء
راسخين معروفين بعلومهم وتفواهم ، ذوي خبرة شرعية وورعية ،
ونفاذة قانونية بقدرة الامكان ، ومن خبراء فنيين في كل موضوع
يرودون الفقهاء بالمعلومات الصحيحة الفنية والواقعية ، فيكون منهم
في هذه القضايا المستمرة اجتهد جماعي تؤمن معه العوائل والمخادير .

فكما أن هناك مجامع شعبة ولعلوم مختلفة يجب أن يكون في العالم
الاسلامي مثل هذا المجمع اعني سد الحاجة الى الاجتهاد الناعم من
عوامل العشر أو الحبل أو قوة احتمال الخطأ

ولكن اني أن يشيخ فقط شعوب العام الاسلامي وحكامه الى واحبيهم
الاسلامي . ويتحقق مثل هذا الحلم الذي يدعوا الامان في قيام هذا
المجمع . لا بد للمعنيين المحسنين بواجبهم من العلماء أن يسدوا
الثغرة بقدرة الامكان .

ومثل هذا المؤتمر الكريم هو خير وسيلة ممكنة في ظروفه الحاضرة

لمعالجة هذه القضايا من قضايا الساعة .

وأقصد أن أخلص من هذه المقدمة إلى نتيجة أرحبها سماعاً بين
يدي السادة السامعين ، هي أي الأند رأيي الذي أصل إليه بحثي
ومحاصرقي هذه عن عقد التأمين وحكم الشريعة فيه رياً حاسماً اعتقد
من يتدلى فيه بحثاً حقاً ، بل هو جهد المقل الذي أرجو أن يكون
صواباً ، مع مريد التقدير لرأي من يتدلى فيه من السادة فقهاء العصر
الأفاضل ، مادام جميعاً في صعيد الآراء "مردية" .
وللقارئ الترحيح بعد عرض حجاج الزنن ودانها على الميراث
الفقهي وأصول الشريعة .

الفصل الثاني

التعريف بنظام التأمين وعقده

وبيان كونه امرأ مبرراً يولفس عليه في الشريعة الإسلامية

بمير علماء القانون بين نظام التأمين باعتباره فكرة وطريقة ذات
أثر اقتصادي واجتماعي تركز على ضرورة عامة ذات قواعد فنية، وبين
عقد التأمين باعتباره تصرفاً قانونياً يشيءه حقوقيين صريحين متعاقدين
وتطبيقاً عملياً لذلك النظام :

أ - نظام التأمين يمكن تعريفه، وفقاً لصريته العامة في نظر علماء
القانون ، بأنه .

• بناءً تعامدي يقوم على أساس المعاوضة ، غاية التعاون
على رسم استمرار المخاطر الصادرة بواسطة هيئات منظمة
تزاوّل عقودها بصورة قسمة قائمة على أسس وقواعد احصائية ،
ب أما عقد التأمين فتعريفه كما جاء في المادة ٧١٢ من القانون
المصري السوري و ٧٤٧ من القانون المدني المصري الجديد مع بعض
تحويري في نصه أنه :

• عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن ولدي المؤمن له
(أو المسأمن) سرم فيه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن
بمصلحته مبالغاً من المال ، أو إبراً دأ مرتباً ، أو أي عوض مالي
آخر ، في حالة وقوع حادث أو تحقق خطر مبين في العقد ،
وحدث في مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن
له أو المؤمن .

وفي "عصر الحاضر لا يقوم التأمين فرد نحو فرد ، بل تقوم به
شركات ماسمة كبيرة يعامل معها عدد ضخم من المسأمنين ، فيجتمع
هذا مع كسرة من أفسار التأمين ، وتؤدي من هذه الأقساط المتجمعة
ما يستحق عليها من تعويضات عند وقوع الحوادث المؤمن منها ،
ويهيئ رأس المال سداً احتياطياً ، ويكون ربحها من الفرق بين
ما تجمعه من أقساط وما تدفعه من تعويضات .

فن الواضح أن عقد التأمين من مفهومه القانوني وطريقته العامة

كما يظهر من تعرضها ، ثم هو عند حديث الشاه لا يمكن معروفاً
من التمدد .

ويذكر علماء القانون الباحثون في هذا يعتمدون تاريخ صوره
في ملاووروة يرجع الى أوائل القرن رابع عشر الميلادي .
وإذا كان هذا العهد من العقود لمحدثه ، وهما من لا تعرف
التي لم تكن في عصور اسلام لاولين من فقه شريعة الاسلاميه
فبديهي أن لا تجد فيه نصاً في مصدر الشريعة الاسلاميه ، ولا رأياً
فقهياً لفقهاءها من قبل .

وإن هذا العهد يتصور على صمد المخاطر ، وتبرز فيه صورة
أول نظرة تعقل معنى العود ، كما سياد فيه أو دهن سطر من وجهة
شريعة الاسلاميه أن الخطر المؤمن منه لا لم يحقق فإن احد المؤمن
للقسط لا مسوغ له ، لانه لم يدفع في مقابلة شيئاً . وإن تحقق الخطر
فإن العويض عن كامل الضرر تسع كبير بأحده المأسأ هو أيضاً شيء
لا مقال له ، فلا مسوغ لاستحقاقه - لذلك احتجبت في هذا العهد
انصار فقه الشريعة لمعسرين ، وكانت الوجهة لعلة في طر اعليهم
هي تحريم هذا العهد واعساره كالمرة .

الفصل الثالث

مبدأ دحوون عقد التأمين في بلاد الاسلام

وأول بحث شرعي فيه تأمين عابدين

من متأخري فقهاء المذهب الحنفي في القرون الساق

ولا يعرف أحد من فقهاء المذهب المتأخرين من الصبغة قبل
المعاصرة بحث في عقد التأمين لمعرفة موقف المذهب الاسلامي منه غير
العلامة محمدان عابدين صاحب حاشية رد المحتار على الدر المختار
شرح نويز الاصدار في مذهب المذهب الحنفي، لأن طريقة التأمين لم تعرف
في بلادنا شرقية إلا في القرن الثالث عشر الهجري، حيث قوى
الاتصال التجاري بين الشرق والغرب بإتجاهه الصناعية في أوروبا،
ودلك عن طريق التأمين على بضائع المحلولة من البلاد الأوروبية
بواسطة وكلاء التجاريين الاحباب الذين كانوا يقيمون في بلادنا
لعقد صفقات الاسيراد. فقد ادخل هؤلاء عقد التأمين البناء مبتدئاً
من التأمين البحري على هذه الصفقات الاستيرادية..

وقد وجد العلامة محمدان عابدين رحمه الله مناسبة استطرادية جيدة جداً
لبحث في عقد التأمين الذي سماه (سوكرة)، كما هو اسمه الشائع الى

اليوم بين الناس ، فذكره في باب « المستأمن » من كتاب الحظ ونسبته
 أولئك الوكلاء التجاريين الأجانب يدخلون إلى دار الإسلام مستأمنين ،
 ويعقدون صفقاتهم مع السوكره فيها ، فقد نقل ابن عابدين في الفصل الثاني
 من « باب المستأمن » من حاشيته رد المحتار ، (ج ٣ ص ٢٤٩) من طبعة
 الاميرية الأولى عن شرح « سير » للامام محمد شاف المستأمنين (وفي
 اصطلاح الفقه الاسلامي الذين يدخلون من أهل دار الحرب إلى دار
 الإسلام بآذن الامام لإقامة موقعة) ، خلاصته : ان على الامام
 نصرة المستأمنين ماداموا في دار الإسلام ، وأنه لا يحل لمسلم ان يتعقد
 في دار الإسلام مع المستأمن الاماخذ من العقود مع المسلمين ، كما
 لا يجوز ان يؤخذ من المستأمن شيء لا يبرمه شرعاً وان جرت به العادة ،
 كالذي يؤخذ من ربيب المقدس ، ثم قال بعد ذلك :

« وبما قررناه يظهر جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا
 وهو أنه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركباً من
 حربي يدعور له احره ويدعور ايضاً مالاً معلوماً لرجل
 حربي مقم في بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهيأ

(١) - « سوكرة » : شئ من الدار العربية يسمى « عقد
 التأمين » أي من العقد يسمى « سوكورة » ، ومعناه : « ضمان »
 والاطمئنان وكان مستعملاً في هذا المقام .

أما الامم الذي استقر عنه الاصطلاح في « عقد التأمين » في اللغة العربية
 فهو (اسورانس Assurance) ومعناه : ضمان .

هلك من ماله الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو
غيره فثبت رجل من له ثمنه مائة من ماله ولو كان
عنه مائة من في دار ما بقيه في بلاد السواحل الإسلامية بأذن
سبب من يفتقر من تجارة السواحل (أي مائة التامين).
وإذا حدث من ماله في البحر شيء يؤدي ذلك المستأمن
للجبر بده ثمناً والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر أخذ
الهاالك من ماله ، لأن هذا التزم ماله لا يرمي أسير

ومراد في التعليق به التزم ماله لا يرمي أن المؤمن الذي أسره
(تسحب سواك) قد التزم بعهده أن يدفع ثمنه عند هلاك ماله
تعهده لا يرمي الشرع بدفعه ، فلا يجوز أحده منه ، بناء على ما بينه
وبلا من أنه لا يجوز أن يؤخذ من المستأمن في دار الإسلام ماله لا يرمي
أدائه شرعاً وإن حرب به بعدة كالعوائد التي تؤخذ من روار
بيت المقدس .

وهذا هو المسمى ببيع المال من عند اثنين لعدم جواز أحد تعويض
التأمين من المؤمن سواء على أن المؤمن قد التزم بهذا العقد ماله لا يرمي ،
فهو كالدفع أو المسعر أو المستأجر إذا اشترط عيبها في العقد ضمان
قيمة الوديعة أو العارية أو من المأخوذة إذا حسكت قصده وقدر أدون
تعد من أحده أو تقصر في الحفظ ، فإن مثل هذا شرط في قواعد
الماله الحتمي لا يرمي شيء . فلا يجوز أحدهما الضمان منهم .

ثم أورد ابن عديم على الرئي مناه بعدم الجواز مسألتين
منصوصاً عليهما في المذهب قد يشعر بقياس كل منهما بالجواز، وهما :
١ - مسألة الوديعة بأخر حيث تضمن لوديعة إذا هككت

٢ - مسألة عمال خطر الطريق التي يصب فيها فقهاء الحنفية في
كتاب الكفالة ، وهي مالوف شخص لأخر : « اسلك هذا الطريق
فانه آمن ، وإن أحد فيه مالك فأصام » ، حيث تضمن القاتل ما يصب
مال السالك في عند الطريق . ويعتبه فقه المذهب بأن هذا القول تغوير
من القاتل مع العهد تضمن المفقود .

وقد أحاط ابن عديم عن دلالة هذه المسألة الثانية (مسألة صحت
خطر الطريق) بأن بينها وبين فسخ السوكرة فرقاً لا يصح معه قياسها
عليها ، وأطال في ذلك عما لا يقع .

ويميز ابن عديم رحمه الله بين أن يكون عقد التأمين معقوداً في دار
الحرب مع المؤمن الذي يملكه ، وصاحب السوكرة ، وأن يكون معقوداً
في دار الاسلام : فعدم جواز أخذ التعويض في نظر ابن عديم
مقصود على الحجة الثانية التي يعقد فيها السوكرة في دار الاسلام
حيث تطبق عليه أحكام الاسلام . أما إذا كان التأمين معقوداً في دار
الحرب وأرسل صاحب السوكرة بعد هلاك البضاعة مبيع التعويض
إلى صاحبها التاجر الذي في دار الاسلام فإن أحده عندئذ حلال .
لأنه أخذ لما حرني برصاء دون عذر ولا حجة ، وليس بعقد فاسد

معقود في دار الاسلام حتى يكون حصصاً لاحكامنا
هذه خلاصة رأي العلامة ابن عدي في عقد التأمين .

الفصل الرابع

آراء الفقهاء المعاصرين في عقد التأمين

أما آراء العلماء المعاصرين الذين نشروا آراءهم بحملة أو مفصلة لهم
في هذا الموضوع ، أو عرفنا لهم آراءهم فيه من فقهاء الشريعة فقد اختلفت
أبصارهم في الموضوع بين الجواز الشرعي والخطر . وسأعرض بإجمال
هذه الآراء مبتدئاً بآراء المانعين مطلقاً ، ثم بالترددين أو المقيدين
أو الذين يميزون بين نوع وآخر من التأمين ، ثم بالذين يرونه حائراً
شرعاً بجميع أنواعه :

(أولاً) - المرجع الأول لمانعيه لجميع أنواع التأمين ما طهر في
أصحاب هذا الرأي هم الأكثر عدداً وهم يرون عقد التأمين حراماً ،
ولا يحل فيه أحد التعويض من جانب المستأمن ، ولا أحد القسط
من جانب المؤمن . وحنثهم فيه أنه في التأمين على الأموال يعتبر
كالقمار أو الرهان المحرم . وفي التأمين على الحياة يعتبر اجترأ على قضاء
الله تعالى وقدره : فمن عقيدة المسلم أن الأعمار بيد الله تعالى الذي
يقول : وما تدري نفس بأي أرض تموت . فمن يتعهد لغيره أن

يعيش كذا من العمر والا كان صاماً لورثته مبلغاً من المال ، وكذا
الذي يعتمد هذا القول ويتعاقد على أساسه طمعاً في التعويض ، كلاهما
حارج على مقصدي هذه العبيدة الإسلامية

(ثانياً) — المربى الثاني المترددون أو العائلون بالنميمة ، ومضربهم
إلى المنع أقرب .

(أ) — فمن المترددين في الحكم على عهد التأمين الاستاذ الشيخ محمد
المدني عميد كلية الشريعة في الجامعة الأزهرية .

(١) — من أصحاب هذا الرأي في حرم لصيق العلامة الشيخ عبد محمد
المصنعي الحنفي مفتي دار الحديث ، وقدّم وهو أقدم بحث في موضوع التأمين
بعد العلامة ابن عيسى ، فقد حذره سبحانه من بعض عمده الأصول في عهد
العثماني فأجابته رسالة طبع في مصبعة النيل بدار سنة ١٣٢٩ هـ = ١٩٠٦ م
وحلاصة جوابه رحمه الله أن أصحاب هذا الرأي شرعاً يكونون ضاربين
إلى بطريق كراهة ، وإما بطريق التعدي والاذلاف . وإن عقد السيكورتاه
(التأمين) لا يصدق عليه شرعاً الكراهة كما لا خلاف ، بل المؤمن عليه لا يكون
تهدراً من شركة التأمين ، ولا يحل لأصحابها عليه أن يهدوا المؤمن عليه
لعدم توافق أساس الصلح شرعاً ، بل يجوز له أن يهدى من عند نفسه
أن يشترى من تحت إرضاء من هذا الموضوع أصلاً ، ثم يقرر أنه عقد وسعده
التزام من شركة التأمين أو اشخاص المؤمن لأحصى مما لا يبرمه شرعاً ، ثم
ينتهي أن نتيجة هي أنه إذا وقع نزاع صاحب بدل المال (المالك) في دار
الحرب لا في دار الإسلام حل للمسلم أخذه لأنه أحد أهل حرب في دار
الحرب دون عدو أو حيانه ، وفي غير ذلك لا يحل لأحد وقد كان رحمه الله
صحيح الاق في معالجة الموضوع .

فقد وُجِدت مجلة الاحكام الاقتصادية الى عدد من كتب الشريعة
والقانون سؤالا عن التأمين والسدات والاسهم مذكورا في العدد
(١٣٢) منها الصادر في ١٥ من شاط (فبراير) الماضي من هذا العام
(١٩٦١) في حقل ا حلال أم حرام ؟ ، فأجاب السيد الخدي بقله :
« إن مسألة التأمين على الحياة والسدات والتعامل مع البنوك
يبيح أن لا تترك الفرد يفتي فيها ، بل يجب ان يجمع لها
المختصون وأهل الفكر من العلماء ورجال الاقتصاد في
مجلس النواحي ليدرسوه دراسة عميقة ويخرجوا برأي
مجمع عليه ، فإن هذا وحده هو الذي يستطيع أن يناهض
الاجماع المشهور لدى العلماء على التحريم ، وفقر هذا سبيل
المنقسمين : منهم من يحرم انباء التأمين والمشهور ،
ومهم من يبيح رغبة في التفسير والمسايرة للنظور »

اقول : ان جمع مثل هذا مجمع عملي لدراسة هذه القضايا
وأماها وإعلان حكم الشريعة فيها رأي جماعي منه ، بل رأي أعينته
هو ما نتمناه ولكن من هو لمن يتكوير هذا المجمع الذي دعوا اليه
مدر من طويل ؟ وان متى يسطر اسس ولادة هذا الامام ليسيروا
على هدى توجيهه ؟

(ب) ومن القلائد التمييز وهم الى المجمع أقرب الاستاد العلامة
الحليل الشيع محمد ابو زهرة حفظه الله تعالى وأدام بعه لعمري . فقد

نشر تصريحاً في العدد الأخير المذكور من مجلة الأهرام الاقتصادية قال فيه:

«إن التأمين على السبائك مثلاً لضمان صلاحها ليس حراماً،

إن كان في بعض منه شيء».

والتأمين على الخبث نوع من المعايرة، لأنه إن دفع شخص

بعض المال ومدة فأي حق يستحق كل المبلغ. وإن عاش

حتى نهاية مدة التأمين فإنه يأخذ المال الذي دفعه مع فائدة،

وهذا رباح.

(ح) — وقريب من هذا الرأي أيضاً رأي الأستاذ الشيخ أحمد

الشرماضي الرائد العام لجمعية التأمين المسلمين، فإنه يستمد من جوابه

على السؤال المذكور أن نظام التأمين إذا قام على أساس ربحي فهو محرم

ولاسي ما في التأمين من عنصر الخسارة والفوضى يدي كثير أما يكون

عباً للمردوع صحى متكرراً لشر كالتأمين. وإذا لم يمكن التخلص

فوراً من استثمار لربوي ومنه في نظره التأمين عنصر ضرورة، فيعمل

به مؤقتاً مع وجوب العمل على التخلص منه.

(ث) — مريض ثالث المهورون للتأمين بمسبب النوع إذا هو

من الربا باعتبار أنه يقوم على أساس التمارن

من هذا الفريق في علمنا الأستاذ محمد يوسف موسى، والأستاذ

عبد الرحمن عيسى الذي سيحضر أيضاً في هذا الموضوع: فقد

اجاب الاستاذ محمد يوسف موسى على السؤال المذكور المشور في
مجلة الاهرام الاقتصادي بقوله :

إن التأمين بكل أنواعه صرب من ضرور التعويض التي تعيد
المجتمع والتأمين على الحياة بعد المؤمن كما يفيد الشركة التي
تقوم بالتأمين أيضاً . وأرى شرعاً انه لا بأس به اذا حلا
من الربا ، بمعنى أن المؤمن عليه اذا عيش المدة المنصوص
عليه في عقد التأمين استرد ما دفعه فقط دون زيادة أما إذا
لم عيش المدة المذكورة حق لورثته أن يأخذوا قيمة التأمين
أي التعويض وهذا حلال شرعاً .

يتضح من هذه الآراء الشرعية التي عرضناها انها ليست بحوث فقهية
وإنما كانت آراء عجيبي مبنية على نظر اجمالي لعقد التأمين وعلى دليل
شرعي اجمالي في الجواب ، وليس فيها شيء بني على دراسة تفصيلية
لحقيقة عقد التأمين ، وتقص الأدلة الشرعية التي يمكن استطلاعها شأنه .

رأي الاستاذ محمد طه السنوسي

غير أن باحثاً واحداً في عتبت من الاساتذة المعاصرين تناول
الموضوع شيء من الفصل الذي يستحقه ، وبسط من حوله القول
في أحد الأدلة الفقهية الذي انه الى صسته الوثيقة بالتأمين ، بل اعتبره
نصاً حاسماً في الموضوع ، وهو عقد المواترة الذي يذكره فقهاء الحنفية
في مراتب أسباب الميراث .

وعقد الموالاة هو ان يقول شخص مجهول النسب لآخر : « انت
ولي تعقل عي ادا جنبت وترثني ادا اتا مت » .

والعقل هو دفع التعويض المالي في جناية الخطأ .

ان هذا الاستناد اصل احمد صه السوسي قد بحث في عقد الموالاة
الشرعي ودلالته القياسية على صحة عقد التأمين بعمق ورسوم وتفاصيل
وتأصيل فقد نشر في ذلك بحثاً مستفيضاً في مجلة الارهر سنة (١٣٧٣)
هجريه ، مناسلاً في عددين هما ٣٢ و ٣٠ من المجلد ٢٥٠ ، واستقر رآيه
في بحثه هذا على النتيجة التي ، حصها فيما يلي .

١ - ان عقد الموالاة ، وان كان محتتماً في اعتباره سبباً كافياً
لاستحقاق الارث ، قد قال صحة عقده وسليته هذه عدد من
كبار فقهاء الصحابة الكرام هم عمر وابن مسعود وابن عباس
وابن عمر رضي الله عنهم ، وأحد به أبو حنيفة وأصحابه في حدود
وشرائط يحدوها . ومستندهم في ذلك الستة السوية الثابتة بحديث تميم الداري
رضي الله عنه . فقد فهموا منه جميعاً أنه يثبت بهذا العقد ما سموه
« ولوه الموالاة » ، وان حالهم في هذا المصطلح سواهم من ائمة الاجتهاد .
فهو اذن مذهب محترم في هذه الشريعة ، وقد سطر الامام السرخسي
الحنفي في منسوطه القول في دليبه .

٢ - ان عقد الموالاة المدكور يقيم رابطة حقوقية بين عاقديه
شرعاً قوامها التزام شخص بأن يحتمل الموجب المالي عن جناية الخطأ الصادرة

وطبيعي أن لا تعرض شئ من آراء رجال القانون في عقد التأمين من الناحية شرعية ، وإن كان منهم من أحسن رأيه فيه بالنظر الشرعي ، ذلك لأن فقهاء الشريعة لا يعتبرون رأي علماء القانون في الأمور الشرعية حجة ، لعدم اختصاصهم .

الفصل الخامس

اختلاف مفهوم نظام التأمين لدى علماء الشريعة وعلماء القانون

هو المذهب الرئيسي في التعرف على مفهومه

غير أني أرى من المفيد الإشارة إلى منحوطه بحسب الالتقاء بين تصور لنا ماذا كان نظر القانونيين الذين بدأوا رسمهم في عقد التأمين من الوجهة الإسلامية محققاً عن نظر فقهاء الشريعة المعاصرين الذين يعتبرون تحريمه تأميناً مطلقاً

هذه المنحوطة هي أن المفهوم الذي في أذهان علماء القانون لبطء التأمين أنه نظام تعاوُن في ضامني يؤدي إلى تمتد أضرار المخاطر والمصائب ، وتوزعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذي من فائدة عدم اشتراك في مجموع الخسائر على كاهل واحد لا سادة عقولهم منصوصاً عليه في مجلة المحاماة التي تصدر في القاهرة ذكره فيها - لأنه عقد مراد في فقه الشريعة الإسلامية على حذر عقد قائم على الذي هو عرف حديث ، لا على ذلك من غير الاستدلال

يدفع المصائب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم ، بدلا من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده . ويقولون :

« ان الاسلام في جميع تشريعاته المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية يهدف الى اقامة مجتمع على اساس من التعاون والتكافل المطلق في الحقوق والواجبات .

فعمد التأمين ونظامه لا يتناقضان مع هذا الهدف الاسمي في الدين الاسلامي » .

أما الفقهاء الذين يفتنون بتحريم نظام التأمين فان المفهوم المسائل في أذهانهم عنه أنه ضرب من المقامرة والرهان يكون فيه الرشح الثابت لشركة التأمين التي تقوم بدور الياسر الذي يدير اللعب ، وتمزجه بالرها الذي لا تنفع أعمالها عنه فكان طبعاً ان تختلف احكام الفريقين مادام المبنى الاساسي الذي يقوم عليه نظام التأمين يتعاكس مفهومه هذا التعاكس لدى كل منهم .

وفي رأيي اما اذا استطعنا ان نحدد هذا المنى الاساسي الذي يقوم عليه نظام التأمين فكشفه حتى يبرزوا اضحا وتجلي بكشفه غاية هذا النظام الحقيقية ، فان ذلك سيؤدي حتما الى تفهم أكيد بين فقهاء الشريعة جميعا ورجال القانون على حكم الشريعة في عقد التأمين سبباً او انجائاً ، بحسب ما يظهر من ان المفهوم الصحيح عن نظامه هو ما يتصوره هؤلاء ام اولئك . ذلك لأن القانون نفسه يمنع القمار والرهان ، ويحكم

بطلان عقدهما. وعماء القانون لا يحالون في هذا التحريم قانوناً
فالأولى ان لا يحالوا فيه شرعاً .

وبذلك نحقق صلح دائماً بين فقهاء الشريعة الاسلامية انفسهم من
جهة ، ثم بينهم وبين علماء الدون من جهة اخرى .
وهذا ما احاول ان اسجله مهمتي في هذا البحث ، وان اوفق فيه
الى انصواب المدعوم بشواهد الواقع وادلة الشرع .

الفصل السادس

رأينا الشخصي في الموضوع

في نظري ان نقطة الانطلاق في بحث حكم الشريعة الاسلامية
في عقد التأمين يجب ان تبدأ من ناحية هي عندي حجر الاساس ،
وهي : هل انواع العقود في الشريعة الاسلامية محصورة لا تقبل الزيادة
اي هل ان نظام التعاقد في الاسلام يحصر الناس في انواع معينة
من العقود المسماة ، وهي العقود المعروفة في صدر الاسلام من بيع
واجارة وهبة ورهن وشركة وصح وقسمة واعارة وايداع ، وسائر
العقود الاخرى المسماة التي ورد لها ذكر واحكام في مصادر فقه الشريعة
من كتب وسنة واجماع ، ولا يسبح للناس إيجاد انواع اخرى من
العقود غير داخله في احداً لا انواع السابقة المذكورة ؟ ام ان الشريعة

تركزت الدب مفتوحاً للناس في انواع العقود دوماً، حتى عدوها، فممكنهم
ان يتعارفوا على انواع جديدة اذا دعيتهم حاجتهم لزمية الى نوع جديد
ليس فرعاً من احد الانواع المعروفة قبلاً، ويصح منهم كل عقد جديد
متى توافرت فيه الاركان والشرائط العامة التي تعتبر من النظام التعاقدي
العام في الاسلام، كالشرائط المطلوبة شرعاً في التراصي والتعرض
الارادة، وفي محل العقد، بحيث لا يتضمن العقد ما يخالف قواعد
الشريعة التي عبر عنها النبي عليه الصلاة والسلام بقوله

«كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل»

«كتاب الله في هذا المقام معناه هو اعد العامة في الشريعة، وليس
معناه لقرآن فهو مصدر بمعنى المفعول، أي ما كتبه الله على المؤمنين
وأوجه عباده، كقوله تعالى «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً» ؟
والجواب على هذا التساؤل ان الشرع الاسلامي لم يحصر
الناس في الانواع المعروفة قبلاً من العقود، بل للناس ان يتكروا
أواعاً جديدة تدعوهم حاجتهم الزمنية اليها بعد ان تستوفي الشرائط
العامة المشار اليها .

وهذا ما نراه هو الحق، وهو من مبدأ استصحاب الارادة بمعية في
الفقه الاسلامي . وقد استوفيت بحثه في كتابي «المدخل الفقهي العام»
وهو الجزء الاول من سلسلة «الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد» .
وقد حالف في ذلك الظاهرية، واعتبروا ان الاصل في العقود هو

التحريم ما لم يرد في الشرع دليل الإباحة .

ومن الشواهد الواقعة في المذهب الحنفي على الأصل في العقود الجديدة هو الإباحة شرعاً عقداً ببيع الوفاء ، الذي نشأ في القرن الخامس الهجري .

ولأحد في تاريخ الفقه الإسلامي واقعة أشبه بواقعة التأمين من بيع الوفاء في أول ظهوره ، لأن حسب موضوع العقدين ، بل من حيث الملابس الخارجية والاختلافات التي أحاطت بكل منهما .

بيع الوفاء أيضاً عقد جديد ذو خصائص وموضوع وغاية يختلف فيها عن كل عقد آخر من عقود المسرة معروفة قلة لدى فقهاء الشريعة . وهو سطواني على عدة يرى فيها الفقهاء تحريمه لأنه يبي ورأيه لو تأمل الرأ المستور ، وهو الحسد ، على منفعة من وراء القرض ، حيث يدفع فيه الشخص مبلغاً من العود ويسميه ثماً لعقد باسمه صاحبه إلى دافع المبلغ الذي يسمى مشترياً للعقد لينتفع به بالسكنى أو الأجر بمقتضى الشراء ، شرط أن صاحب العقار الذي يسمى في الطاهر مانعاً متى وفي المبلغ المأخوذ على سبيل الثمن استرد العقار . ونتيجة ذلك أن من يسمى مشترياً بالوفاء لا يستطيع أن يتصرف بالعقد الذي اشتراه ، بل عليه الاحتفاظ به كالمهرور ، لأنه سوف يكلف رده لصاحبه متى عاد هذا إليه الثمن . وبكل منهما الرجوع عن هذا العقد ، أي فسخه وطلب التراد ، ولو حددت له مدة .

هذه خلاصة بيع الوفاء الذي تعارفه الناس في بحارى وبلد في القرن الخامس الهجري ، واثارت حوله اختلافات عظيمة بين فقهاء العصر إذ ذاك حول جوارحه ومنه، وتخرجه (أي تكبيفه) اعظم مما هو واقع اليوم في عقد التأمين .

(أ) — فمن الفقهاء من نظر الى صورته فاعتبره بيعاً ، وطلق عليه شرائط البيع ، فاعتبره بيعاً فاسداً ، لأن الشرط المقترن به مفسد ، وافق فيه بذلك .

(ب) — ومنهم من اعتبره بيعاً صحيحاً والمعنى فيه شرط الاعادة معتبراً ان هذا الشرط من قبيل الشرط اللغو لا الشرط المفسد ، وافق بذلك وهذا مشكل جداً وفيه ضرر عظيم للناس لأن الثمن فيه عادة أقل من القيمة الحقيقية للعقار كالدين المرهون فيه .

(ح) — ومنهم من نظر الى غايته لا الى صورته ، فراه في معنى الرهن الذي اشترط فيه ارتفاع المهرن بالمرهون ، فاعتبره رهنأ والغى فيه شرط الارتفاع وافق بذلك .

قال العلامة الشيخ بدر الدين محمود ابن قاضي سماوة في الفصل ١٨ / من كتابه «جامع الفصولين» ، نقلاً عن فتاوى الامام نجم الدين عمر بن محمد الدسوقي ما نصه :

« البيع الذي تعارفه أهل زماننا احتيالاً للربا ، واسموه بيع الوفاء ، هو رهن في الحقيقة لا يملكه المشتري ولا يتففع به إلا بادن

مالكه . وهو ضامن لما أكل من ثمره وأتلف من شجره ،
 ويسقط الدين بهلاكه . لافرق عدنا بينه وبين الرهن في حكم
 من الاحكام ، لأن المتعاقدين وإن سمياه بيعاً لكن هـرهما
 الرهن والاستيثاق بالدين ، إذ العاقد (أي البائع) يقول لكل
 أحد بعد هذا العقد : رهنـت منكـي فلانـا ، والمشتري يقول :
 ارتهنـت ملكـك فلانـ . والعبارة في التصرفات للمقاصد والمعاني .
 فهـة المرأة نفسها مع تسمية المهر وحضرة الشهود مكـاح .
 وهكـذا

ثم قال :

قال السيد الامام : قلت للامام الحسن المـزبـدي : قد فشاهـدا
 البيع بين الناس ، وفتواك أنه رهن ، وأنا أيضاً على ذلك .
 فالصواب ان نجـمـع الائمة ونـتـمـق على حـدا ونـظـهـر بين الناس .
 فقال : المعتبر اليوم فتوانا ، وقد طهر ذلك بين الناس . فمن
 حالنا فليبرز نفسه وليقم دليـله . انتهى كلام النـسـي .

أقول :

قد أبرز المخالفون بعد ذلك قسمهم ، واسفرت الفتوى في المذهب
 الحنـبي على ما سـمـي : « انـفـول الجـامـع » ، وهو ان بيع الوفاء ليس بيعاً
 صحيحاً ، ولا بيعاً فاسداً ، ولا رهناً ، وإنما هو عقد جديد وموضوع
 وخصائص تختلف عما لكل واحد من هذه العقود الثلاثة . ولكن فيه

مشابه من كل عقد من هذه الثلاثة . لذلك قرر لد قسم المذهب فيما بعد
أحكاماً مستمدة من منه . لتعود الثلاثة جميعاً ، ولم يحقوه بأحدها
ويطبقوا عليه أحكامه .

والكلام في ذلك مبسوط في مواضع من مؤلفات المذهب الحنفي .
وهذا القول الجامع أحدث محله الأحكام لعديده ، حتى جاء قانوننا
لمدني سنة ١٩٤٩ م مع بيع الوفاء . ستغناء بأحكام الرهن الحيازي .
والتاريخ اليوم يعد منه فسحة لدينا مشكلة صير مشكلة بيع الوفاء ،
هي مشكلة غير التأمين : فعرض العلماء يراد عقد مقامرة ، وبعض آخر
يراد عقد رهان يتحدى فيه قدام الله وقدره ، وبعض آخر يراه الترام
مالي لم . وآخرون يرونه عقد تعاوان مشروع لأن غاية التعاوان
على ترميم البصر . ومنعت من أن يكون . فهو نظام معاونة تعاوية .
والبحر في رسومه ، وإخاؤه شوائب من ضرورة نظامه .
وواضح أني لا أسي تشبه عقد بيع الوفاء بعقد التأمين من حيث
الموضوع كما أسلفت الإشارة إليه . وإنما أعني أن بيع الوفاء شاهد
واقعي في تاريخ الفقه الإسلامي على حوار الأشياء عقود جديدة . وأنه
اعترافه في أول شأته ، احتراز اليوم عقد التأمين من خلاف في تحريمه
وتكثيره . والحقة بعض العقود المعروفة قبلاً وتطبيق شرائطه عليه ،
أو اعتباره عقداً جديداً مستقلاً يقرر به من الأحكام الفقهية ما يتناسب
مع خصائصه وموضوعه .

الفصل السابع

طريقه لكشف عن حقيقة نظام التأمين ومبادئه وعديده

وهل هو من امان الحوادث أو من نظم التأمين الاقتصادي؟

لا بد لتكوين المفهوم أو تعني "الصحيح" و برأي الشرعي السديد
حول نظام التأمين من الرجوع بصورة إلى تاريخ ميلاده والعوامل المؤلفة
له في صورته الأولى التي تحل في عهده تلك صفا الاندماجه قبل ان
يتطور به يتسع نطاقه وأدق، ويدمج العبد والتركيب، ثم الرجوع بصورة
ثانية إلى تطورات وانساج مده، ثم صورة ثانية إلى تكسفه لتساوي
وشرائط التدبيرة الداعية مدته، ثم بحثه شرعاً والحكم له أو عليه
في ضوء كل هذه المعلومات الصحيحة المسماة من مدها، ذلك لأن
نظام التأمين قد أصبح من التدبير والامانة العامة التي هي اعظم
شأناً وأوثق من معظم النظم الأخرى ارتبطاً بالحياة الاقتصادية العامة
في العالم اجمع، فلا يجوز ان يبنى فيه رأي فقهي على تطورات سطحية
أو اعتبارات مبسرة، بل يجب ان يبنى ذلك على دراسة منهجية شاملة
مستمدة من مصادر الخبرة الفنية والادوية في هذا النظام، لاستقاء
المعلومات الصحيحة عنه من مدها الاصلية، كي يمكن تكوين رأي
فقهي فيه اقرب إلى الصواب بقدر الامكان.

وعلى هذا الاساس سأرجع في الكشف عن الواحي الثلاث
 الآفة الذكر (اعني ميلاد نظام التأمين ، ثم تطوره ، ثم تنكيفه
 وشرائطه في القانون) وهي نقاط الارتكاز التي لا يمكن الحكم في نظام
 التأمين شرعاً إلا بناء عليها - سأرجع في تلخيص ذلك الى المصادر
 القانونية العربية والى مراجعها الاجنبية كعقد التأمين للدكتور محمد
 علي عرفة ، ورسالة التأمين من المسؤولية للدكتور سعد واصف
 (وهي رسالة دكتوراه حديثة) وبحث التأمين في شروح القانون المدني
 الفرنسي في كتاب الاستاذين كولان وكايشان ، وكتاب الاستاذين
 بلايول وريبر ، وكذا بحث التأمين اسحري في كتاب الحقوق
 التجارية البحرية للميلين الاستاذين الدكتور ررق الله الانطاكي
 والدكتور نهاد الساعى ، والى بحث التأمين في موسوعة دالور الفرنسية .

الفصل الثامن

خلاصات تكشف عن حقيقة نظام التأمين وعنايته

مستفاد من مصادر القانون العربية والاجنبية

بالرجوع الى هذه المصادر الآفة الذكر ستحصل عن نظام التأمين
 الخلاصات التالية :

أولاً - أن اول ما عرف من نظام التأمين هو التأمين البحري على

البضائع المنقولة والسفن الباقلة لها من الاحطار البحرية
الكثيرة المعرضة لها ، وحدث في او ثل القرن الرابع عشر الميلادي .
ثم استقر واصبح تدبيراً بحرياً نظامياً هاماً لم تطهر من شأبه وثمراته ،
ووضعت له اسس وقواعد ثالثة منصفة تضمنها نظام قانوني هو اول
نظام معروف للتأمين البحري سمي باسم (اوامر برشوبه) (Ordinance
de Brabant) التي صدرت سنة ١٤٣٥ ميلادية . وقد نظمت هذه
الاورامر عناصر عقد التأمين البحري وفق عده وشرائط انعقاده وآثاره
وطريقة تنفيذه واخراته ، وعينت فيها المحاكم التي تفصل في منازعاته .
اما التأمين البري فهو يتعارف الا بعد حقبة من الزمان . وقد بدأ
تعارفه في الاموال ضد مخاطر النقل ، ثم عم في كل شيء ، حتى شمل
المسؤوليات ، وحياة الاسر وكننت فيه المؤلفات الكثيرة بمختلف
اللغات ، وبطمت احكامه بموازين لمدة لعامة ، وقوانين خاصة
في مختلف الدول . ويعود سبب اقدمية الصلح لبحري الى ان الاحطار
البحرية التي تتعرض لها السفن وممولاتها كانت كثيرة في عهد الملاحة
الاولية ، فجاء التأمين البحري يحدد أو يخبر حسائر الاحطار التي
كانت لولا هذا التأمين كوارث تحتاج لافراد .

ثانياً — ان في التأمين على الاموال مبدأ لا يجوز الخروج عليه في أية
حال ، وهو ان الضمان عقد تعويض (Contrat d'assurance) يقصده
تعويض المؤمن له عن الخسارة الحقيقية التي أصابته فقط . فلا يجوز له ان

يحقق من وراء ذلك أي ثراء ، ولولا ذلك لاصح هلاك الضاعه المؤمن
عندها خيراً لصاحبها من سلامتها . وفي هذا محذور لا يسوغ إقراره .
ويستثنى من ذلك التأمين على الحياة ، والنعويض فيه عند وقوع
الموت يكون هو المقدار المتفق عليه بالعقد دون ضرر أي منع ضرر
أسرة المتوفى من وفاته ، أو ضرر الشخص الذي اشترط المستأمن دفع
التعويض إليه حال الوفاة .

ثالثاً - إن الأساس الفني للتأمين يستدكيها إلى محور واحد بدور
عنه ، هو تحقيق التمام بين حمائه من الدس تهديدها بمخاطر واحدة .
حتى لقد وصف التأمين وصفاً حقيقياً هو : نوع التمام . وهذا
لصالح فيه يقتضي ثلاثة أمور ، هي : (١) تدور المستأمن (٢) والمقصدة
بين المخاطر (٣) والاستعانة بالاحصاء المنظمة

وهذا التعاون تختلف درجته ظهوره بحسب شكل التأمين . ذلك أن
للتأمين شكلين أساسيين هما

التأمين المتبادل mutuelle

والتأمين لقد قسط محدد ، وهو الذي يصفه القانون ليد .
أ - فالتأمين المتبادل يقوم به أشخاص يتعرضون لوع من مخاطر
عن طريق اكتسابهم بمبالغ نقدية ، لتؤدي منها التعويض لأي مكتب
مهم عندما يقع عليه الخطر المؤمن منه . فإن لم تقف الافتراضات المحيطة
زبدت الجباية عالياً . وإن رادها شيء بعد أداء التعويضات أعيد

الى المكتبتين ، او جعل رصيذاً للمستقبل .

ومن هنا نلاحظ ان طريقة التأمين المتبادل اشبه بجمعية تضامنية
لا تهدف الى الربح . ففي هذا النوع من تأمين تبرر فكرة التعاون
الخالص بصورة مباشرة .

ب) — أما التأمين لقاء قسط محدد (وهو الشائع) فيوجد فيه معنى
المعاوضة وعرض الربح الى جانب التعاون المتحقق فيه . فالتعاون فيه
يتحقق بصورة غير مباشرة ، وذلك عن طريق انتقاص بين التعويضات
التي تدفعها شركة عند تحقق الاحطار المؤمن من ٣٠ و بين الاقساط التي
تدفعها من المستأمنين .

اي ان التعويض في الحقة كما تدفعه مجموع المستأمنين الى المتضرر
مهم عن طريق رصيد الاقساط لدى الشركة . ولكن ما يربى رصيد
الاقساط مما يدفع من تعويضات الاضرار يكون ربحاً للشركة ولا
يعاد الى المستأمنين كما يعاد في طريقة التأمين المتبادل . وهذا الاساس
التضامني التعاوني في نظام التأمين هو اهم ما يبرره عن القمار .

رابعاً — ان فكرة التعاونية في نظام تأمين يتوصل اليها عن
طريق حرية المصائب وتوزيع نتائجها على اكبر عدد ممكن . فبقدر
ما يزداد عدد المستأمنين تزداد تجزئة الاضرار وتوزيعها . فهي عملية
تفتت وشبكت للاضرار المؤمن من ٣٠ . حتى ان هذا التفتت قد
اشكرت له وسائل تكاد تصل به الى درجة التلاشي عن طريق ما يسمى به

إعادة التأمين I. Assurance حيث تنحأ شركة التأمين معها الى التأمين
تأجلها من تعويضات لدى شركات عالمية كبرى. وهذا ما استحسن
أنا تسميته بالتأمين المركب .

خامساً - ان التأمين من المسؤولية نوع منه شائع واسع النطاق .
ويمكن قانوناً ان يرد على كتب المسؤولين والمدنيين : العقدية
والتقصيرية . ولكنه لا يصح وروده على المسؤولية الجنائية عن فعل الصادر
من المؤمن له ، ولا على المسؤولية المدنية الناشئة من حطه العمد وغشه ،
كبلا يكون التأمين في هذه الحالات سهلاً لارتكاب الجريمة او
لعمش ، او عمداً الخطأ الموحى لاحدى المسؤولين لتقنين العقدية او التقصيرية .
فالتأمين من المسؤولية في حدوده القانونية هذه ضمن ماؤمن الاضرار
التي تحقق المؤمن له من مسؤوليته المدنية (اي الماله) كمسؤولية صاحب
السيارة مثلاً تجاه المتضررين بعواقبها ، دور المسؤولية الجنائية .

وللتأمين من المسؤولية يقع المتضررين من الحوادث مع إخفاها
لهم من تعويض ولو كان المسؤول عن الحادث فقيراً معسراً ، والتعويض
كبيراً ، كما أنه يقع المؤمنون السابقون الذي قد انتهت مسؤوليته
من خاتمة التعويض .

سادساً - يكون محلاً لصحة التأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة
تعود على الشخص من عدم وقوع حصر معين . ويشمل ذلك سلامة
الاسر في نفسه وفي امواله وسائر حقوقه . وسلامة كل من لهم به

صلة من جمع الكوارث والاحطار، ويدخل فيه التأمين على الحياة، والتأمين من الحريق والعرق والقوى القاهرة، ومن السرقة ومن كل أنواع العدوان التي تقع من الغير، وأنواع المضار التي تنبع فضاء وقدرأ، سوى ماسبق استثنأؤه من المسؤولية الجنائية، والمسؤولية المدنية عن العمد والغش الصادون من المسؤول نفسه .

الفصل التاسع

مناقشة الشبهات الداعية إلى القول بتحريم التأمين

في الشرع الإسلامي

في ضوء تلك الخلاصات العجلى التي لخصناها تلخيصاً أميناً من تلك المصادر ايمانوية هوضاً وشروحاً، وهي المذاع الاصلية التي يجب ان تستقى منها المعلومات الصحيحة عن نظام التأمين وتقدمه، ولم يدخل فيها أي رأي خاصك - في ضوء تلك الخلاصات - يستطيع ان يناقش الشبهات التي يراها فريق من ضهاء العصف قائمة في نظام التأمين، وموجبة لتحريمه شرعاً .

(الشبهة الاولى) - ان التأمين ضرب من المقامرة .

نفول جواباً قد تقدم في الخلاصات التي نقلناها، وخاصة الخلاصة الثالثة منها (التي نيس ان محور التأمين يدور على تنظيم العاية التضامنية

التعاوية فيه صورة فنية (ما يمكنه من التقاطع على هذه الشبهة) من
القرار بعد بالحظوظ ، ومثله الاخلاق العقيمة والعبودية للاستبداد .
وقد وصفه القرأب كرمه به حباله من حبال الشيطان ووسيلة من
وسائطه يوقع بها بين الناس (بين المدمورين لاغواياهم ومن يتبعهم)
العداوة والبغضاء ، ويلهبهم من ذكراته عن الصلابة ويراعى الذي هو من
أعظم الآفات الخلقية والادواء الاجتماعية ، وشلل لقدرة استجابة في
الانسان في كل نواحي النتاج العلمي والاقتصادي - اير هذا من مصم
يقوم على اساس رسمي آثار الكوارث لو قدم على الاساس في نفسه
أوماله في مجال نشاطه العملي . وذلك طريقة المعور على عزيمة تلك
الكوارث ومقتضاها . ثم جردهم وقتها .

ثم ان عقد رقيبهم في الله . أمر صامدة وأمانا من نتائج الاحطار
الحائجة التي لولا انهم من سبها اد وقعت قد تدب كل ثروته
أو قدرته . فكون حادثة ما . وفي هذا الامار والاطمئنان
لاحد مقامين في اللعب الشر التي هي بذاتها الكارثة الحادثة . فهل
يسوغ تشبيه الشيء بغيره . أو الحق بغيره .

ومن جهة ثالثة يرى في تلك الحوادث السالبة عن اسمعير أنف
عقده هو من قبل المعوضة . وهذه المعوضة . أو تدعى تحفة بطريق
فيها من حيث النتائج النهائية ربح اكتمل . في المؤمن . وفي أمان
للمستأمن قل تحقق الخطر ، وتعويض حد تحفة . وفي هذه المعوضة

في القدر " وما هي الفائدة التي تعود على الخاسر فيه من ربحه ثم نرى
أطراً أن في هذه الممارقات كفة خدم شبه القمار لموجبه في عقد
التأمين وإن كان هناك مفارقات أخرى كثيرة تطويه بغية عدم لاطافه،
واعتماداً على أنها واضحة سائل سطر. ولهم ليس عامل التحريم
الشرعي فيه سماعاً اقتصادياً فقط حتى يورث ما يعود منه وبين التأمين
من حيث لغوص المالي والمعتصر الاحتمالي فقط، وإنما العمل في تحريم
القمار شرعاً هو عامل حقيقي واجتماعي في الدرجة الاولى، كما أشير
إليه القرآن نفسه.

(الشبهة الثانية) أن التأمين من قبل لرهان، وهو أي
الرهان - ممنوع شرعاً إلا في صور معينة مستثناة لانتمتع عقد التأمين
والجواب على هذه الشبهة قد أصبح واضحاً من الجواب عن الشبهة
السابقة. فالمراسم معتمد على المصادقات والخضوض كالمقامر. وقد
يصبح في سبيلها أوفقه، وليس دعائته وشاطفه كالمقامر
وأبرز المفارقات بين التأمين وأردن أن الرهان ليس فيه أية صلة
تترميم أضرار الاحطار العارضة على الشخص الاقتصادي لمصلحة في ميدان
الحياة الإنسانية. لا طريق الدعوى على تعقبت تلك الأضرار وتشتيتها،
ولا طريق يحمل فرد غير مدوني، ولا يعطي أحداً من المتراهنين
أي امان او طمأنينة كما هو لاثر المباشر في عقد التأمين. وفي هذا
ما يكفي لهدم هذه الشبهة الثانية أيضاً.

(انشئة الثالثة) ان عقد التأمين فيه تحدٍ للقدر الالهي ، ولا سيما في التأمين على الحياة .

وحوائط هذه الشهة ناشئة من عدم الرجوع الى المصادر والمراجع الاصلية لمعرفة الاساس الذي تقوم عليه فكرة التأمين ونظامه ، ويطبق عملياً عن طريق التعاقد بعقد التأمين الذي نظمت أحكامه القوانين .

فالتأمين — كما يتضح من الخلاصات التي لحصناها — ليس ضماناً لعدم وقوع الحادث الخطر المؤمن منه كما يتوهم من يرى انه تحدٍ للاقدار ، لان هذا فوق قدرة الانسان ، ولا يرى لنفسه هذه القدرة ولا يعترفها في غيره من البشر الا مجنون !!

وانما التأمين ضمان لترميم آثار الاحطار اذا تحققت ووقعت ، وهو تحويل هذه الاضرار عن ساحة الفرد المستأمن الذي قد يكون عاجزاً عن احتمالها الى ساحة جماعية تحف فيها وظائفها على الجماعة حتى تنهي الى درجة صئيلة حد بحيث لا يحس بها احد منهم . فالتمثيل الصحيح لهذا الاسلوب من الترميم التعاوني انه يشبه سفود^(١) الصائغة الذي نصب في أعالي المسابي الرفيعة .

(١) — السفود : منتج النحاس صم الذهب المشددة ، (زان : قنور) موقصبت حديدية ثقوبها اس ، تستعمل لصم اللحم وشمه على النار . ويسمى بالغة العمية في شدة (صبح)

فهذا السعود لا ينصفه المهندس لكي تمنح له السحب المخصصة
من القذوف شرارتها الكهربائية اهتلكة الصلابة على السياسة
التي تفسد التي يجر من عاينها صاحبها ، لان هذا المانع ليس في مقدور المهندس
الذي لا سلطة له على ثورة السحب ، ، مما يصنع هذا سعودا هي لتنفى
هو تلك الشرارة الصاعدة ، فيحور طريقه لنفسه على جسمه الى اثر العميقة
التي تنطفئ ، فيها ، فيضمحل باسم ويتلاشى في فعر تلك النار التي كانت لها
تمثابة الغير .

هذه هي الفكرة الفنية لا بداعية لنظام التأمين ، فهل فيها نصيب
المتأملين شيء من التحدي لقدرة الله؟! أو انها في الحقيقة امتثال لامر الله
تعالى الذي يقول في محكم قرآنه : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا
تعاونوا على الاثم والعدوان » . حتى ان الموت الذي سماه القرآن العظيم
« مصيبة »^(١) ، هو أحق بهذا التعاون على ترميم آثار مصيبته ؟

(التبرئة المراد) أن التأمين ينطوي على غرر ، وقد عده القانون
المدني في زمرة عقود الغرر . وتعد الغرر بمسوع في الاسلام ، لان
الرسول عليه الصلاة والسلام هي عن بيع غرر ، وقد مثله

هذه الشبهة فقهية . وجوابها ان الغرر في اللغة العربية هو خطر ،
والمراد به في هذا المقام الشرعي ان يكون اصل البيع (الذي شرع
طريقا لمعاوضة محددة النتائج وابدلين) قائما على مخاطرة اشبه بالمار

(٢) - في قوله تعالى . وقاصاكم مصيبة الموت ، (المائدة : ١٠٩)

والرهان ، بحيث تكون تأنحه ليست معاوضة محقة للطرفين ، بل
وتحالف واحد وحرة لأحر بحسب المصادفة .

وهو لظرفي هي عنه النبي صلى الله عليه وسلم من البيوع تطبيقاً لما
يحي عنه من الغرر يتضح لنا المقصود من الغرر في الحديث النبوي :
فقد يهي النبي عليه السلام تطبيقاً لذلك عن مع المصامير ، وهي
ماسوف يتبع من اصلااب فحول الابل الاصيله من اولاد .

وهي عن مع المرافق ، وهي ما سنتحه اثاث الابل الاصيله
من ساج .

وهي ايضاً عن صرته لقاصص ، وهي مع ما سنخرجه شبكة
الصاد البحرى من السمك ، او ما يقع في شبكة الصاد البرى من
حيوان او طير .

— وهي ايضاً عن مع ضربة الغائص ، وهي ما سينخرجه الغواص
من لؤلؤ في غوصته المقبلة .

— وهي ايضاً عن بيع الثمر على الاشجار في بداية انعقادها قبل
ايريدو صلاحها وتأمين العادة ، وقل به : « رأيت لو مع الله الثمرة
فم يستحم احدكم مال حبه » .

كل تلك المناهي النبوية نصقو للدهي عن الغرر . وهي ، كما يرى ،
من طبيعة واحدة تدل على نوع المقصود .

وقد قرر الفقهاء ذلك على هذا النظر عدم انعقاد بيع الاشياء غير

مقدورة التمسك التي لا يستطيع سائق فيها التمسك العبي تناسيم
المبيع ذاته (ولو كانت معينة بدتها لاحماله فيه. عند العقد. كبيع
صخر في الهواء أو سكة في الماء لا يمكن أحدهما لا يصيد. لأن
صيدهما غير موقوف بإمكانه. فيكون ذلك عرراً.

ومن الواضح الديني أن عصر المعاصرة والاحتمال والمخاطرة في
حدوده الطبيعية قلما تحلونه أعمال الأنسان وتصرفاته المشروعة متفاق
المذاهب: والتجارة والبراعة والكفاءة وسائر الأعمال والتصرفات
التي ينبغي من ورائها مكاسب حيوية هي معرضة للاخطار. وتحتاجها
مقدم على قدر من العرر والمقام لا تخلو منه طبيعة الأشياء. فدا بطرنا
أن ذلك. وأما في أنواع التصرفات التي حصها نبي عليه السلام بالنهي
تطبيقاً للنهي عن العرر. ومنها. وقد على النبي عليه السلام به
عنه العرر. ذكر أن العرر المهي عنه ذو نوعين أحدهما متجاوز للحدود
الطبيعية. بحيث يجعل العقد كالقرار المحض اعتماداً على الخط المحرر في
حساسة واحد ورشح آخر دون مقابل. فلا يصح أن يكون أساساً
يعتمد عليه في تصرفات اقتصادية. كما في الأمثلة المتقدمة. لأنها تركز
على أسس موهومة.

فإذا طعن هذا المقياس على نظام التأمين وعقده وجدنا الفرق كبيراً:
وعقد التأمين فيه معاوضة بحققة النجحة دون عقده. حتى إن لا تنقد
على القانون بين عدم العقود الاحتمالية دون تحفظ والتأمين به عنصر

احتمالي بالنسبة الى المؤمن فقط حيث يؤدي تعويض الى المستأمن ان
وقع الخطر المؤمن منه ، ولم يقع لا يؤدي شيئاً . على أن هذا الاحتمال
أيضاً انما هو بالنسبة الى كل عقد تأميني عن حدة ، لا بالنسبة الى مجموع
العقود التي تجريها المؤمن ، ولا بالنسبة الى نظام التأمين في ذاته ، لأن
النظام يرتكز على اساس احصائي يعني عنصر الاحتمال حتى بالنسبة
للمؤمن ذاته ، ومثل ذلك يحيط في مجموع العقود .

اما بالنسبة الى المستأمن فإن الاحتمال فيه معدوم . ذلك لان المعاوضة
الحقيقية في التأمين بأقساط انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن
وبين الامان الذي يحصل عنه . وهذا الامان حائل للمستأمن بمجرد
العقد دون تفكير في وقوع الخطر المؤمن منه بعد ذلك ، لانه بهذا الامان
الذي حصل اليه واطمان اليه . يبق بالنسبة اليه مرق بين وقوع الخطر
وعدمه : وانه ان لم يقع الخطر طلت أمواله وحقوقه ومصالحه سليمة ،
وبوقوع الخطر سيم حاداً التعويض . فوقع الخطر وعدمه بالنسبة
اليه سائر بعد عقد التأمين ، وهذا ثمره الامان و لا طمئنان الذي منحه
ياه المؤمن منحة تعد في مقابل القسط . وهنا المعاوضة الحقيقية .

على أن عنصر الاحتمال قد قلده فقهاء في الكفالة ولو عظم .
فقد بصوا على ان الكفالة تصح مع جهالة المكفول به ، كما
لو قال لآحر : « تعامل مع فلان وما يثبت لك عليه من حقوق
وإن كهيل به » . صحت الكفالة هكذا رغم الاحتمال في وجود

الدين في المستقبل ام لا ، وجهالة مقداره . وصرحوا صحة
تعليقها على الخطر المحض في الشرط الملائم كما لو قال الشخص لذاته :
« ان افسس مديك فلان ، او مات في هذا الشهر مثلاً ، او ان سافر ، فانما كفيته »
(انظر رد المحتار لابن عابد ح ٤ ، كتاب الكفالة مطلب الكفالة
بالمال وتعليقها) .

يعني فرض وجود تكرر في عقد التأمين ليس هو من العرر الممنوع
شراً بل من النوع المقبول .

ون قيل ان الأمان ليس ما لا يقابل هرجاء ، فبما ان الأمان اعظم
ثمرة الحياة . وهو الذي امن الله به على قريش بقوله : « ويهدوا
رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » . وان
الانسان يسعى ويكد ويكدح ويذل اعلى الاثمان من ماله وراحته
في سبيل الحصول على الأمان والاطمئنان لنفسه ولأسرته ولحقوبه
ولمستقبلهم . فأي دليل في الشرع يثبت أنه لا يجوز الحصول عليه لقاء
مقابل ؟ هذا تحكم في شرع الله !!

وانا نجد في بعض العقود القديمة المصدق بين جميع ابداء الفقهاء
على شرعيتها ما يشهد لحوار بدل المال بطريق انعقد غبة الاطمئنان
والامان على الاموال .

ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة : فالاجير الحارس هنا
— وان كان مستأجراً على عمل يؤديه هو القيام بالحراسة — نجد ان

عمله المستأجر عليه ليس له أي أثر أو نتيجة سوى تحقيق الأمان
 للمستأجر على شيء المحروس ، وإطمئنه أن استمرار ممتلكاته من
 عدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو عليه . فهو ليس كعمل
 الصانع في استئجار على صنعه ، وعمل الخادم في الخدمة المستأجر
 عليها ، وعمل الدال في نقل الأشياء التي استؤجر ليقبضها في مكان
 ما لكن فيه . فكل هذه أعمال مستحقة نتيجة محسوسة يقوم بها الآخر .
 أما الخاد من قبيل عمله أي نتيجة سوى هذا الأمان لدى هذا المستأجر
 ماله للحصول عليه . فمكنا الحال في عقد التأمين يدل فيه المستأمن
 جره من ماله في سبيل الخصم على الأمان من نتائج الاحتمار
 التي يخشاها

(القسم الرابع) — عقد التأمين على الحياة ينطوي على جهالة
 لأن الأقساط التي يدفعها المستأمن إلى حسن وفاته لا يعرف كم ستبلغ
 والجهة تمنع صحة العقد شرعاً
 وحواش على هذه المسألة . أن نقهاء الجمعية كانوا في قضية الجهالات
 التي تصاحب العقود عبارة مدعبي تحليلهم الدقيق لطبيعة الجهالة
 وتميزهم في آثارها بحسب أنواعها . فهم لا يحكمون بطلان العقد
 أو فساده متى دأبته الجهالة مصفا دون تمييز كما يفعل سواهم ، بل
 يميزون بين جهالة تؤدي إلى مشكلة تمنع تعبد العقد ، وجهالة لا تأثير
 لها في التنفيذ .

فالنوع الاول ، وهو الجهالة التي تمنع التنفيذ ، هو الذي يجمع صحة العقود . وذلك كما لو قال شخص لآخر (بعثك شيئاً ، او أجرتك شيئاً كذا) ولم يعين الشيء ، أو عينه ولكن لم يعين الثمن او الاجرة ، وقبل الآخر العقد بهذه الجهالة . وكذا لو باع شاة غير معينة من قطع ، لأنه تفاوت آحاده . فهذا كله وامثاله لا يصح ، لان هذه الجهالة تساوى معها حجة العريقين ، ويقع القاصي في مشكلة مها تمنع التنفيذ لأن البائع او المؤجر يريد ان تسليم الادنى واحذ الاعلى بحجة عدم التعيين ، والمشتري والمستأجر يريدان احذ الاعلى واعطاه الادنى بحجة عدم التعيين ذاتها ايضاً . ولجهالة حجة متساوية للطرفين ، فتمنع التنفيذ ، فتمنع صحة العقد .

اما النوع الثاني ، وهي الجهالة التي لا تؤدي الى هذه النتيجة فلا تؤثر في العقد مهما عظمت . كما لو صالح شخص آخر على جميع الحقوق التي له عليه كافة (ولا يعرف مقدارها وأنواعها) لقاء بدل معين . فان الصلح يصح ونسقط الحقوق . ذلك لان الجهالة فيها غير مانعة ، لان الحقوق في سقوطها لا تحتاج الى تنفيذ ، بخلاف بدل الصلح فانه يحتاج الى تنفيذ فتجب معلومته ؛ وبخلاف ماله صالحه على بعض حقوقه دون بيان هذا البعض فان الصلح لا يصح ، لان الحقوق غير المصالح عنها باقية تحتاج الى تنفيذ فيجب معرفتها . هذه نظرية الخصية في قضية الجهالة المصاحبة تكوين العقد . وعليها نوا صحة الوكالة العامة خلافاً

للشاعية^(١)، كما نوا صحة الكفالة بما سببت من الحقوق كما سبقت
الإشارة إليه .

ونطبق هذا المبدأ على أقساط التأمين على الحياة نجد ان الجهة فيها
هي من النوع غير المانع كما هو واضح ، لأن مبيع كل قسط عند حلول
ميعاده هو مبلغ معلوم . أما كمية مجموع الأقساط فهي التي فيها الجهة ، وهي
لا تمنع التنفيذ مادام المؤمن قد تعهد بأن يدفع التعويض المتفق على دفعه
عند وفاة المؤمن له الى أسرته مثلاً في أي وقت حصلت الوفاة ضمن المدة
المحددة بالعقد ، ومهما بلغ عدد الأقساط قلة أو كثرة . وذلك بطريق
ما قال الخنيفة من صحة بيع محتويات صندوق معقودون معرفة أنواعها
وكمياتها بثمن معين ، فإهم يرون ان هذه الجهة رغم حقها لا تمنع
تنفيذ العقد وفقاً لما اتفق عليه الطرفون . لأن المانع التزم بإرادته
التنازل عن هذا المبيع مهما بلغ لقاء الثمن المعين ، والمشتري قد قبله
مهما بلغ أيضاً . فكل منهما يمكن إلزامه بإرادته الواضحة . (انظر من
١) - الشاعية لا يجوز ان الوكالة العامة بحصة أو شؤوناً موكلاً بمجهولة .
أما الحصة فيعبر عنها بحصة أو النعم الذي يجعلها شاملة لجميع شؤون
الشخص الموكل برين محدود هذه الجهة ، فلا ينشأ مانعة ، لأن الجهة المانعة صحة
المعقود شرعاً لما يترتب عليها من راع مشكل يتولى فيه حصة الفرقين .
وهذا غير حاصل هنا بسبب التعمد الذي جعل الوكالة شاملة لجميع الشؤون
وقائهم في ذلك المالكية .

١ - نرى مدونة المعتقد ح ٢ ص ٢٥٣ / ومن كتب الطعنة الدور شرح
نعمر لملاحرو ح ٢ ص ٢٨٢ و ٢٨٤ ، ورد المختار اول الوكالة واول
باب نوكلين بالمبيع والشراء ح ١٤ ص ٣٩٩ و ٤٠٣ / وابتدأ ح ٦
ص ٣ و ٢٣ .

فقه الحنفية رد المحتار ج ٢ ص ٢١ الطبعة الاميرية الاولى والدرر .
شرح العرر في الشروع ج ٢ ص ١٥٤ .

(الشبهة السابعة) - أن شركات التأمين ، تستثمر احتياطي
أموالها بطريق الرب ، وإن المستأمن في تأمين على الحياة ، إذا بقي حياً
بعد انقضاء المدة المحددة بالعقد يسترد الأقساط التي دفعها مع فائدتها ،
وهذا حرام شرعاً .

وحوالنا على هذه الشبهة إنما تنكلم في التأمين من حيث هو
نظام قنوني ، ولا تنكلم في تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود
أخرى مشروعة أو ممنوعة . كما أن أحد المستأمن في التأمين على الحياة
فائدة ربوية علاوة على مبلغ الأقساط التي يستعيدونها إذا ظل حياً بعد
المدة المحددة في العقد ليس من ضروره تأمين على الحياة ولو أزمه من
حيث كونه نظاماً تأمينياً ، بل هذا شرط يشترط في العقد يمكن الحكم
عليه وحده دون الحكم على نظام التأمين في ذاته .

وهما يجب الإتيان به إلى نقطة عصبية لأهمية في هذا البحث . وهي
أننا إذا وجدنا أن قواعد الشريعة وبصورتها لا تقتضي منع التأمين ،
فإننا نحكم بصحته من حيث كونه نظاماً يؤدي مقتضى فكرته الأصلية
وطريقه القبة إلى مصلحة مشروعة ، ولا نحكم شرعاً صحة كل شرط
يشترطه العاقدان فيه ولو سوغه القانون . وحكمتنا بالمشروعية على النظام
في ذاته ليس معناه إقرار جميع الأساليب التعاملية والاقتصادية التي

تلتجأ إليها شركات التأمين ، ولا اقرار بجميع ما يتعارف بعض الناس في
 بعض الدول أو الأماكن التأمين فيه . بل ان نظام التأمين في داته اذا
 كان صحيحاً شرعاً فإن كل شرط يشترط في عقده بعد ذلك ، وكل
 أسلوب تتعامل به شركات التأمين ، هو أمر منفصل عن الحكم بصحة
 النظام في داته ، وحاض لمقاييس الشريعة في الشروط العقدية والمحل
 العقدي .. فقد يحكم على عقد تأمين جرى بين طرفين بعدم الصحة
 لشرط غير مقبول شرعاً ورد فيه ، كما أباح الشريعة البيع والجاره
 وسائر العقود المسماة المشروعة في داتها ، وفي الوقت نفسه يمنع فيها
 بعض شروط يشترطها العاقدان منافية لقواعد الشريعة . وقد تبطل
 الشروط الممنوعة هذه العقود وليس معنى ذلك ان العقد في داته من
 حيث نوعه وموضوعه غير مشروع . ففي بعض الدول اليوم تقدم
 شركات التأمين على تأمين الأشخاص المرشحين للانتخابات العامة من
 فشلهم في تلك الانتخابات للكراسي النيابية أو البلدية ونحوها . وقواعد
 الشريعة الإسلامية تأبى مثل هذا ، وليس من ضرورة قبول نظام التأمين
 شرعاً قبول مثل هذه الحالات .

الفصل العاشر

النتيجة

بنصح مما تقدم بياؤه أن للتأمين طريقتين أساسيتين : (١) التأمين التبادلي ، ويسمى أيضاً : التأمين بالاكتاب (٢) والتأمين بالأقساط ، وهو الشائع اليوم ، وقد نظمت له أحكام بالقوانين المدنية وقوانين خاصة .

وتبين أيضاً أن الطريقة الأولى تعاوية محضة . أما الثانية فهي إلى جانب الغاية التعاوية غرض الكسب والربح من الطرف المؤمن وهو شركات التأمين .

فأما الطريقة الأولى (التأمين التبادلي) فهي جائزة شرعاً قطعاً بلا أية شبهة مهما كان نوع الخطر المؤمن منه ، لأنها تقوم على أساس إنشاء صندوق تعاوي مشترك بين جماعة يكتبون فيه لجبر أضرار من تصيبه منهم نوائب معينة . فهي بلا ريب جمعية تعاوية لا تهدف إلى ربح ما ، وإنما هدفها ترميم آثار المصائب التي تنزل ببعضهم . وهي بلا شك من أجل صور التطبيق العملي لمبدأ التعاون على البر الذي أشاد به القرآن العظيم . وما كان أحدر هذه الطريقة التبادلية بالشيوع ، وما

كان أحقها بأن تكون هي الطم التأميني العام ، لما تنطوي عليه من نل في هذه الفكرة العنوية وسلامة من الشبهات . ولكن ما طرأ فيها من صعوبات وقصور في المجالات الاقتصادية قد صرف الانتظار عنها إلى الطريقة الثالثة .

وأما تلك الطريقة الثانية (التأمين بالانقضاء) فهي التي تنحصر فيها الشبهات التي كانت مستنداً للفائزين بتحريم عقد التأمين . وقد رأينا ان تلك الشبهات لم تثبت امام السقف لعقبي الذي وجهناها له . وانه لا يكفينا بهما تلك الشبهات لكي يثبت انه لا يوجد مانع في قواعد الشريعة الاسلامية يمنع حواز تصادم التأمين في ذاته . وهذا يثبت حله شرعاً ، لأن الأصل الاباحه ، ولأن الشريعة توجب حصر الناس في العقود المعروفة قلاً ، ولم تمنعهم من أي عقد جديد تدعوهم حاجتهم الزمنية اليه اذ كان غير مخالف لنظام التعقد الشرعي وشرائطه العامة "

(١) في جلسته المرفقة في عقدت في اليوم ٢٠ من بعد في هذه محاضرة في اصول الفقه الاسلامي على لسان الامام خليل الشارح محمد ابو زهره الذي تولى العبء الاعظم . المعارضة في حوزة عقدت في ٢١ من بعد في هذه موافق على حوزة طريقة النجاشي في حوزة شرعية بل يشجع عليه لانه قد كان يحسن على طائفة موافق لما في الشريعة . ما اجترأ عليه في هذه وهي ان يعارض في محاضرة معارضة فيها وبراهين غير حائرة في الاسباب في سبب في معارضة ووسيلة رآه ومعارضة لأدلتنا عقب هذه محاضرة .

وقد نأثف في هذا العربي الاسعد القوي المصل الدكتور عبد الحسي
الحصري ساد نقارن عدي في كلية الحقوق - جامعة عين شمس في القاهرة،

غير اما علاوة على ذلك يرى ان في احكام الشريعة واصول
 فقهاء ونصوص الفقهاء ما يصلح ان يكون مستنداً قياسيً واصحاً في
 جوار عقد التأمين . واحص بالدكر من ذلك مايلي :

(١) - عقد الموالاة .

ورد على لسان النبي زهرة بن الربيع الضبي في التأمين التام ، وانما من رضاء ،
 سواء في مكرمة تعدينية التي يقوم عليها نظام التأمين :

فالتأمين التام في سائر ما فيه أشخاص محدودون معينون معرضون لوع
 من الاحطار ، وذلك ما يشاء صدوق تعديني من امورهم ليرحم اصرار من يقع
 عليه منهم شيء من تلك الاحطار المتوقعة . فكل كثر هؤلاء الراسون في هذه
 التعدينية وفي نطاق واسع من سائر ما كثر من الاحطار ، فكلهم معرضون
 ان من يجمع هؤلاء الراسون قد يكون عددهم حتى يبعدوا عن معرفة بعضهم
 بعضاً ، وفي من يدبر عليه التعدينية استئجاباً وتنفيذاً لقاء عوض يتناوله عن
 هذه الادارة .

فهذا تدبر جامع التعدينية هو شركة التأمين في طريقة التأمين بهاء
 وانما يكون المكسور في مجموع التأمينات مع الشركة ، و هو من
 الذي ياحده الشركة اذ رة عليه التعاون هذه هو ربح الذي يربح ، وهو
 يملك من الفرق من مائته من فائدة (وهي تقابل ما يكسبه به ائمة و هو
 في تأمين التأميني وبين ما يؤتيه من بعض المصروفات لاصرار .

وهنا فرق في الاصل من طريقة التأمين التاملي وطريقة التأمين
 بالتأمين ، وذلك طريقة التأمين هي مصمم في في تارة عليه التعاون عنده
 كثر عدد الراسون فيه ولا يعرف بعضهم بعضاً ، وفي طريقة الاولى يرد
 ما يريد من امور الصدوق عن بعض الاصرار الواقعة الى اصحابه المكسرين

(٢) — وصمان خطر الطريق عند الحنفية (وقد تقدمت الإشارة اليهما) .

(٣) — وقاعدة الالتزامات والوعد الملزم عند المالكية .

(٤) — ونظام العواقل في الاسلام .

(٥) — وكذلك أجد مستنداً واضحاً ودليلاً عكماً على جواز عقد التأمين في نظام مالي قانوني قائم عمياً في حياسا وهو من النظم العالمية أيضاً ، ويطلقه ويستفيد منه علماء الشريعة ، لاسلامية الموظفون في كل قطر ، ويروونه أساساً ضرورياً شرعاً وعقلاً لاند منه للعمل في وظائف الدولة ، الا وهو نظم التقاعد والمعاش .

في الطريقة الثانية لا بد من دفعي الافراد من الحصول من المهرق من الافساد والمعوض ، من سقى ربحاً بالتركبة ثنية تعويض عن ادارة العمل .
وكان الاستدلال بوجهة بصر الطريقة الاولى شرعاً ، فانه يلزمه حتى ان يبار الطريقة الثانية

على ان الاستدلال بوجهة بصره ، دافعي وعين فتواه بحور من أممي شرعاً على السارد ، فكيف يحرمه في اشياء وبمنه في اخرى مع ان الموضوع واحد

وهنا وقف الاستدلال بوجهة بصره ، رآى ان طبعه قد أرسته ، وانس انه رجع الآن عن فتواه تلك التي نشرها في مجلة الاهرام الاقتصادي ، ونقلناها عنه في الفصل الرابع من هذه المحاضرة !!

وهنا ذهب الى وأحبته على سبيل الفكاهة بان قد يرجع الآن يعتبر وجوعاً كيدياً غير مقبول !!

واليكم ايضاح الدلالات في هذه الادلة

(أ) - فعقد الموالاة يكاد يكون هماً صريحاً في التأمين من المسؤولية ، كما سبق في تلخيصنا لرأي الاستاذ احمد طه السنوسي .
ومن غريب المصادفة اني كنت منذ زمن طويل أرى في عقد الموالاة هذه الدلالة على جور عقد أساميس ، وقد سجلتها في كتابي « المدخل الفقهي العام » عدد ذكرى عقد الموالاة بين العقود المسماة المعروفة في الفقه الاسلامي ، وكنت متردداً في صحة ملاحظتي لهذه الدلالة فيه حتى رأيت فيما بعد مقالة الاستاذ السنوسي التي تحيط على الملاحظة معها بسط وتفصيل ، وتاريخ أسبق من تاريخ الطبعة التي سجلت فيها ملاحظتي في عقد الموالاة قل أن اطلع على مقالته المذكورة ، فعجبت من التوارد في الخاطر بيني وبينه ، ورأيت في هذا التوارد دليلاً على صحة الملاحظة ثم رادني في ذلك ثقة اطلاعي على مقالة الفقيه المصري المشورة في مجلة المحاماة المصرية قبل مقالة الاستاذ السنوسي مد عشرين عاماً حول دلالة عقد الموالاة الشرعي على صحة عقد التأمين الجديد كما سفت الاشارة اليه .

(ب) - واما صحة ضمان حظر الطريق فيما اذا قال شخص لآخر : « اسلك هذا الطريق فإنه آمن وإن أصابك فيه شيء فإنا صامن » فسلكه فأخذ ماله ، حيث بضمن القاتل ، وهو ما نص عليه اللجنة في الكفالة ، وانتبه اليه ابن عابدين وناقشه في كلامه عن « السو كورة » كما سبق بيانه ،

وفي أحد فيه فكرة فقهية يصلح بها ان يكون هذا استثنائياً قوياً في
تجويد التأمين على الاموال من الاخطار ، وان لم يعلم ابن عابد بن رحمه
انه كفاية هذه الدلالة فيه ، ورأى فرقاً بينه وبين السوكة يجمع
التحقيق عليه .

ولدي اراء انت فقهائا الدين قررنا هذا الحكم في الكفالة
في ذلك الزمن البعيد لو انه عاشوا في عصرنا اليوم ، وشاهدوا
الاحطار التي نشأت من الوسائل الحديثة كالسيارات التي عرضت على
الانسان من لخطر فقدر مدممته من السرعة - لو أنهم شاهدوا ذلك ،
وسنت امامهم فكرة التأمين ولمسوا ضرورته التي تلهمها نحن اليوم
في سائر المرافق الاقتصادية الحيوية لتحصيل آثار الكوارث الماحقة
لما ترددوا لحظة في اقرار التأمين نظاماً شرعياً .

ح) - وما قاعدة الالتزامات والوعد الملزم عند المالكية
محلها ان الشخص إذا وعد غيره عدة نقرص او تحمل وصيغة
عنه (أي حسارة) أو إغارة أو نحو ذلك بما ليس بواجب عليه في
الاصل ، فهل يصح بالوعد مبرماً ، ويقضى عليه بموجبه ان لم يف له ،
او لا يكون مبرماً ؟ اختلف فقهاء المالكية في ذلك على أربعة آراء
وصها الخطأ في رسالته في الالتزامات ، ونقلها عنه الشيخ محمد
عشر في فتاواه لمسة « فتح العلي المالك » ح ١ ص ٢٥٥ في بحث
مسائل الالتزام :

— فهم من يقول : يقضى بالعدة (أي الوعد) مطلقاً ، أي أنها ملزمة له .

— ومنهم من يقول . لا يقضى بها مطلقاً ، أي أنها غير ملزمة .
— ومنهم من يقول :

إن العدة تلزم الواعد فيقضى بها إذا ذكر لها سب وان لم يباشر الموعد ذلك السب ، كما لو قال لأخوتي أعدت لك عيرك نفري وعجراتي لحراثة ارضك ، أو أريد أن اقرضك كذا التزويج ، أو قال انظاب بعيره أريد أن اسافر أو ان قضى ديني فاستهي مبلغ كذا ، فوعده بذلك ثم بدا له فرجع عن وعده قل أن يباشر الموعد السب الذي ذكر من سفر أو زواج أو وفاة دين و حراثة ارض الع . . فان الواعد ملزم ويقضى عليه بالتنفيذ جبراً ان امتنع .

— ومنهم من يقول :

لا يلزم بوعده الا اذا دخل الموعد في سب ذكر في الوعد ، أي اذا باشر السب ، كما اذا وعده ما يسفه ثم شي يريد شراءه فاشتراه فعلاً ، أو ان مرصه مسع لمهر في الزواج فتزوج أعني داعى هذا الوعد ، ونحو ذلك . وهذا هو الأرجح في المذهب من بين هذه الآراء الأربعة . أما عند الحنفية فإن المواعد لا تكون ملزمة الا في حالات صحيحة اذا صدرت بطريق التعليق .

فإذا نظرنا الى مذهب المالكية الاوسع في هذه القضية فان محمد

في قاعدة الالتزامات هذه متسعاً لتخريج عقد التأمين على أساس أنه
التزام من المؤمن للمستأمين . ولو بلا مقابل ، على سبيل الوعد بأن
يتحمل عنه اصرار الحادث الخطر الذي هو معرض له ، أي أن
يعرض عليه الخسائر فقد نص المالكية أصحاب الرأي الرابع ، وهو
الرأي الاضيق ، على أنه : « لو قال شخص لآخر : معك الآن ، وإن
لحققتك من هذا البيع وصيعة (أي خسارة) فانا ارضيك ، فباعه
بالوصيعة كال على القائل أن يرصيه بما يشبه ثمن ذلك الشيء المبيع
والوصيعة فيه (أي أن يتحمل عنه مقدار الخسارة) وهو قول ابن
وهب . قال أصبغ : وقول ابن وهب هذا هو أحب الي . قال ابن
رشد : لاشياء عدة على سب ، وهو البيع ، وإن العدة اذا كانت على
سب لزمت بحصول السب في المشهور من الأقوال » (فتاوى عليش
من المحل الآف الذكر) .

ولا يخفى الأقل ما يمكن أن يقال في عقد التأمين أنه التزام يتحمل
الخسائر عن الموعود في حادث معين محتمل الوقوع بطريق الوعد
المكرم ، بطير الالتزام تتحمل خسارة المبيع عن البائع ، مما نص عليه
المالكية على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

(د) — وأما نظام العوائل في الاسلام فهو نظام وردت به السنة
النبوية الصحيحة الثبوت ، وأخذ به أئمة المذاهب . وحاصله أنه اذا
جنى أحد جناية قتل غير عمد ، بحيث يكون موجبها الاصلية الذية لا

القصاص، فإن دية النفس توزع على أفراد عائلة الدين يحصل منه وينهم
 العناصر عادة، وهم الرجال البالغون من أهله وعشيرته وكل من يتناصر
 هو بهم، ويعتبر هو واحداً منهم، فنقسط الدية عليهم في ثلاث سنين
 بحيث لا يصيب احداً منهم أكثر من أربعة دراهم في السنة (وهي
 تعادل أربعة أعشار الدينار الذهب . والدينار وزن مثقال يعادل اليوم
 خمسة غرامات تقريباً) . فإذا لم يف عدد أفراد العشيرة بمبلغ الدية في
 ثلاث سنين يضم اليهم أقرب القبائل أو الأقارب سبباً على ترتيب
 ميراث العصباء . فإذا لم يكن للقبائل عشيرة من الأقارب والأسياء
 وأهل الناصر، كما لو كان لقيطاً مثلاً، كانت الدية في ماله نقسط على ثلاث
 سنين . فإن لم يكن له مال كاف فعاقبته بيت المال العام، أي حوزة
 الدولة، فهي التي تتحمل دية القتل .

وهناك اختلافات يسيرة بين المذاهب في الموضوع (ولننظر ذلك
 في ابن عاتدين ج/ ٥ كتاب المعاقل، وفي غيره من كتب المذاهب) .
 أن هذا النظام نظام العواقل خاص بتوزيع الموجب المالي في
 كارثة القتل الخطأ . وتهدف الحكمة به إلى غايتين :

(الأولى) — تخفيف أثر المصيبة عن الجاني المخطئ .

(والثانية) — صيانة دماء صحايا الخطأ عن أن تذبح هدرأً، لأن
 الجاني المخطئ قد يكون فقيراً لا يستطيع التادية، فتضيع الدية .
 قال ابن عاتدين رحمه الله في أول كتاب المعاقل من حاشيته

(رد المختار) قلا عن المعراج مانعه :

« من العادلة يتحملون باعتد تقصيرهم وتركمهم حفظه
ومرفقته، لانه نفا قصر لقوه باصاره، فكانوا هم المقتصرين.
وقد كانوا قبل الشرع (الاسلامي) يتحملون عنه تكوماً
واصطفاً للمعروف، فالشرع قرر ذلك (اي اوجبه وجعله
الزامياً). وتوحد هذه العادة بين الناس : فمن من لحقه
حسرات من سرقة او حرق يجمعون له مالا لهذا المعنى،
انتهى كلام ابن عابدين.

اقول .

ان هذا الكلام صريح في أن نظام العواقل في الاسلام أصله
عادة حسنة معاوية كانت قائمة قبل الاسلام في توسع المصيبة المالية
الاشنة من القتل او من الحرق او السرقة ونحوها بغية تخفيف ضررها
عن كاشل من لحقته، حرام المصانة من جهة، وإحياء الحقوق الصحايات
الحايات . وقد اقر الشرع فكرة لما فيها من مصلحة مردوجة ،
وحسبها الرامية في جدية القتل ، لان فيها مسؤولية متعددة بسبب
لتناصر (وذلك بعد اخراج حالة العمد منها كما يقتضيه التنظيم القانوني
بقول الرسول عليه الصلاة والسلام « لا تعقل العواقل عمدا ») .
لكيلا يكون في معونة العامد تشجيع على الجريمة (وهذا هو
المنطق القانوني نفسه في عدم جوار التأمين من المسؤولية قانونا عن

فعل العرش وحماية العمدة)، وتركها اختيارية للمروءات في الكوارث
المالية الأخرى، وفقاً للتوجيه الشرعي العام في التعاون المتدوّن
إليه شرعاً.

فما المانع من أن يفتح باب لتصميم هذا التعاون على ترميم الكوارث
المالية يجعله ملزماً صريحاً بالتعاقب لارادة الحرية كما جعله الشرع إلزامياً
دون تعاقب في نظام العواقب، وهل المصلحة التي يراها الشرع الإسلامي
بالغة من القوة درجة توجب جعلها إلزامية بحكم الشرع نصيحاً بمصلحة
إذا حققها الناس على نطاق واسع طريق التعاقد والمعدومة التي يدفع
فيها القليل لصيانة الكثير، ولترميم الضرر الكبير من مخلف الكوارث،
وذلك لكي يصبح هذا الباب قابلاً لأن يستمد منه كل راعٍ، مع
ملاحظة أن هذا التوسيع في النطاق داخل في دائرة التعاون المتدوّن
إليه شرعاً بصورة غير الرامية؟!!

يقول ابن القيم رحمه الله في صدد ما يجوز من المشاركات
العقدية شرعاً.

كل ما يجوز بدله وتركه دون اشتراط فهو لازم

بالشرط.

(انظر اعلام الموقعين طبعة الميرية - ج ٣ ص ٣٢٩ - ٤٢٠) .

هـ - وأما نظام التعاقد والمعاش لمواطني الدولة، وهو نظام
مالي عام في عصرنا، فإنه لا يقصد الاستدلال به من حيث كونه

نظاماً قوياً، لأن النظم القانونية لا تصلح حجة في الاستدلال لاحكام
الشريعة الاسلامية، ولكي استدل توقف فقهاء الشريعة اجمعين منه
مع انه يضم تأميني بكل ما في كلمة التأمين من معنى.

نظام التقاعد يقوم على اساس ان يقنطع من المرتب الشهري
للموظف في اعمال الدولة جزء نسي ضئيل محدود، حتى اذا بلغ سن
الشيخوخة القانونية وأجبل على التقاعد اخذ — وهو غير موظف
عامل — راتباً شهرياً يباع أصعافاً مضاعفه من المبلغ الضئيل الذي كان
يفتطع من راتبه شهرياً، وذلك بحسب مدة عمله في الوظيفة. ويستمر
المرتب التقاعدي الجديد مادام حياً مهما طالَّت حياته، وينتقل الى
اسرته التي يعولها من زوجة واولاد وغيرهم بشرائط معينة بعد وفاته.
فما الفرق بين هذا النظام وبين التأمين على الحياة

فهي كليهما يدفع الشخص قسطاً ضئيلاً دورياً لا يدري كم يستمر به
دفعه، وكم يبلغ مجموعه عند التقاعد. وفي كليهما يأخذ الشخص او
اسرته في مقابل هذا القسط الدوري الضئيل مبلغاً كبيراً، دورياً ايضاً
في التقاعد، وفورياً في التأمين على الحياة، يتجاوز كثيراً مجموع الاقساط
ولا يدري كم يسع مجموعه في التقاعد الى ان يطفئ الاستحقاق
وانتفالاته، بينما هو محدد معلوم المقدار في التأمين على الحياة.

فالفرق والجهالة في نظام التقاعد اعظم مهما في التأمين على الحياة.
ان هذا النظام التقاعدي يقره علماء الشريعة الاسلامية كافة بلا

نكبر ، ولا يرون فيه اية شبهة او شائبة من الاحية الشرعية . بل انهم يرونه اساساً ضرورياً في نظام و طائف الدولة ، ومصلحة عامة لا بد منها شرعاً وعقلاً وقوفاً لصيانة حياة المواطنين العاملين في مصالح الدولة بعد عزهم ، ولصيانة حياة اسرهم الى مراحل معينة من عدهم . فلماذا يحسن وجود هذا النظام التقاعدي ترئيساً يقوم بين الدولة ومواطنيها ، ولا يجوز نظيره تعاقداً ملزماً بين الناس .

والخلاصة ان نظام التأمين العقدي بوجه عام تشهد لجوازه جميع الدلائل الشرعية في الشريعة الاسلامية وفهها ، ولا ينقض في وجهه دليل شرعي على التحريم ، ولا تثبت امامه شبهة من الشبهات التي يتوهمها القائلون بتحريمه .

هذا ما يظهر لي في هذا الموضوع الهام الشائك الذي كثر حوله الاختلاف .

فان كان صواباً فهو ما أرجو من توفيق الله سبحانه . وان كان خطأ فمعذرتي أنه نتيجة التحري الواجب وسذل الجهد في تعرف حكم الشريعة القراء من خلال أدلتها .

والله تعالى من وراء القصد ، والسلام عليكم

دمشق ١٧ من شوال ١٣٨٠ هـ
٢ من نيسان ١٩٦١ م

مصطفى احمد الرزقا

رأي المعارضة ومناقشتها

بعد القاء محاضر في هذه وثيقة عناصر في القسم في مؤتمر واسوع
 عقده الاسلامي في موضوع عقد سامين حصص يوم في المناقشة
 حولها وكما ان المشركين في المبدأ من عصاة مؤتمرو من الاسلام
 المستعمل مؤيدون للقول بحول عقد ال من غير عقده الاسلامي ،
 وهذا ما يعرف في ذلك ، في كل ، حرمه هؤلاء ، او شك في حجه
 وقد حمل او ، المعارضة في حوله عقد ، من شرع الاسلام بعلامه
 الخليل الشبح مجد اورده ، وفي ، المناقشات الشفهية في دورات بين
 المؤيدين والمعارضين ، ما لود على الخليل ، وحسب عن جميع شهادتهم
 وحججهم التي وردت ، وسجل جميع ذلك كما وقع ، وسر اى حله المؤتمر
 لتعده للشرع في الكتاب الذي يحدد متصا جميع عناصر المناقشات
 غير ان الامتداد الخليل اورده بعد علامه على وروثي واحوي
 كتب ونشر في مجلة حصار الاسلام بدمشق ، العدد ١٥ ،
 اشبه ، مناقشه وروثي صوم ، فيها ومضت ، وروثي حله على
 احويتي ، ولما سيحد اقريه في تعليق الامتداد الي اورده الذي سيشتره
 فيما يلي كلاما ، بقى في ، لم ترد في محضر في هذه ، وروثي في
 احويتي عليه حلال مناقشه

والى اقراء فيما يلي تعليق الامتداد بعلامه خليل الي زوره حله
 واصفاه حديده التي صاعم ، به سقلا عن مجلة حصار الاسلام ، هي
 بعده بنص اجويتي التي اجبت بها في مجلة المناقشات الشفهية ، مستخرجة
 من صاوه المؤتمر لمخبره في مقر مجلس الاعلى برعا والمصوب والآداب والعلوم

الاجتماعية في القاهرة ، دون ان اصيب اليها شئٌ جديد للرد على اصدارات
الاساد في زهره ، دون الحب لا هباء له ، وفي قصة القراء من اهل
العام كعبه لتجيب الأدلة ومعرفة الاقرب الى الصواب الذي هو هداه
حسناً هدانا الله تعالى اليه ، وحرى مؤيدس والمحبين خيراً على حسن
نية ودن الجهد في تحرير الحقيقة وتقرير الحق ، خدمة للفقهاء الاسلامي
العظيم الخلد ، في هذا الموضوع هم يدي ملا الدنيا وشغل الساس
في السنت الاسلاميه

مصطفى احمد الزرقا

تعليق الأستاذ الجليل العلامة الشيخ محمد بن زهرة

كانشره هو أخيراً في مجلد مضافة المصنف

١ - أباح بعض الدين تكلموا في هذا الموضوع التأمين كله بكل أنواعه حملة وتفصيلاً ، واصفوا يوم يقيدوا ، بيد أن صديقنا الأستاذ الجليل مصطفى الرزقاء فيد لعقود بأن تكون حالية من زمان ، ويريق آخر من الدين منع التأمين وصار غير معتبر ، أنه يمنع مطلقاً ، ولكن الفاحص لكلامه يقدس منه أن اعتراضه منصب على التأمين الذي تكون فيه شركة من شركات التأمين طرفاً ، وهذه طرف آخر من الأفراد أو الشركات ، وذلك لأن كل أدلة التي ساقها تصب على هذا النوع من التأمين ، فهو يدي بحري فيه العرر ، وبحري فيه الممار ، وغير ذلك مما ساقه من أدلة .

٢ - قد يوم دعوة الأستاذ الجليل في زهرة هذه من الدين يحتملوا في موضوع التأمين ، فإن جرد مصنفه ولو حطه الزمان ، وهذا غير مراد ، أنه لم يقع ولو وقع من الدين فهو بحور مطلقاً ، لا بد من أنواع التأمين في ذاته ، وهذا حجة عقده الزمان بأنه يكون كما لو حالط الوفاة عقد البيع ، فالتمويل عندئذ للزمان لا للبيع ولا للتأمين في ذاتها ، وهذا هو الصحيح ، ذلك في صلب المحاضرة عند بحثي في الشبهة السادسة من الشبهة التي ذهب صاحبنا إلى القول بالتحريم .

والعريق الثالث صريح بأنه لا يستلزم التأمين الذي يكون تعقود
 بين الشركة والأفراد أو الشركات الاجتماعية أو تجارية أو عوهم،
 ولكنه يرى حل التأمين التعويفي الذي يكون فيه المؤمنون جميعاً هم
 المساهمين جميعاً أيضاً، فهو عقد حمدي تعويفي، وقد يكون نظاماً
 تفرصه الحكومة على المحكومين، لأن كل الأسباب التي توجب الشك في حل
 النوع الأول حار من النوع الثاني، ولأن التعاون ثالث محكم، لصرف شرآي،
 «وتعدوا على البر والتقوى»، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان». .
 وإن هذا الرأي بلا ريب هو خير الآراء، وبما جاء في
 بعض الحكم «خير الأمور الوسط» وهو يتفق مع ما ورد من آثار
 في الإسلام. فليست امواجاة التي كانت في أول امجرة، لا مثلاً سميأ
 من أغلى ما يصوره عقل في التعاون، ويدخل فيه مثل هذا التأمين
 (وقد حمل لواء الرئي الأول الاستاذ الفاضل مصطفى الرزقاء،
 وعارضة، وإن لم يفتقر احترازه فضيلة شيوخ عبد الرحمن عيسى،
 فهو يندح هذه العفود التأمينية باصلاق، ولو امتنعت فيها الفائدة،
 لأنه يزعم ان الفائدة ليست ربا) (١).

٢- وإن الاستاذ مصطفى الرزقاء حفظه الله هو الذي حمل
 عبء الاستدلال، وساق فيه لقول تسيقاً جدياً، استرعى قلبه
 ١١- من قبل الاستاذ شيخ عبد الرحمن عيسى في محضره ولا في مآثمه
 باحثة اشتراط الفائدة في عقد التأمين معن الاستاذ دهمرة وافق على ذلك
 من حرمه محبة

السامعين ، وفرض شبهات وحاول ردها . ولعلنا لا نطعمه اذا استشهدنا
بكلمة المرحوم الكاتب السيد مصطفى لطفي المنفلوطي ، اذ قال في
كتابه المصلح الاجتماعي قاسم امين : « ما رأيت باطلاً أشبه بحق من
كلام قاسم امين ، ونحن من فوق هذا المبرر نثني على تلك الصياغة المحكمة
التي صاغ بها بحثه ، وعلى ذلك العرض الذي عرض به رأيه ، ولكنا
لا نريد ان نسترسل في الشاء الذي يوجه الحق ، حتى لا نتهم بأننا
نرشوه بخلو القول ومعسوله ، كما حاول رشوتنا به ، لأن الرشوة في
قوانين العقوبات لها جزاء شديد ، ونخشى واساندة الجاني حاضرون
ان يدخلوا مثل هذا النوع من الرشوة في عموم الرشا المعاقب عليه .
ولنتجه الى فحص قوله غير متحدين من المودة التي تربطك به ،
فانها بهداية الله وتوفيقه تمنعنا من الشطط والبخس .

٣ — لقد شبه الاستاد الجليل عقد التأمين بأنه كإعانة الصواعق اني
تمنع صواعق السماء ان تنزل بالأرض^(١) ، ونحن نضرع الى الله تعالى
أن يوفق العقل البشري ، لأن يبتزع مانعات تمنع صواعق الأرض
وهزاتها من أن تصل الى شريعة السماء لتحل عراها ، عروة عروة^(٢) .

(١) الذي منه ان السقوط لولي من الصاعقة لا يوضع يسمع صاعقة
ان تنزل الى الأرض ، ولكنه يجذب عن تحامها فيجرف الى مدحها في الشر
المعدة له ، اي به يوضع لوقايته من ضرر برول الصاعقة لالتمع بروده ، وهذا
يصير مهمة عقد التأمين (انظر مقدمة من كلامي في المحاضرة من) ١٠
٢١ - نعم ، وانما اشارت استاذنا حبيب - زهرة في نصرة هذا ، واضرع
أيضاً منه الى الله تعالى ان يوفق عقولنا في سلوك طريق صحيح

وفيهم من يبع لاسلام السمعة بسبح فيها من رحمة السماء يصل الى أهل الارض .
 في اي قول لا يتعدا بعضا في زهره . ان مثل هذا الكلام العاطفي
 طوله في الحس له محصول ولا فيه في الميزان العلمي . يستطيع كل واحد من
 غيرنا ان يقرر . وقد يحسن حتى ان يقول في كثير منه .

بلاستاد انا زهرة ، حفظه الله تعالى و ادام بقاءه ، له من علمه الجلم
و فقهه الواسع و فقهه عن النبوة الى هذه الانبياء في مثل هذا المصالحات
من لا فقه فيه لا يفتق حجة و الدلائل الشرعية ، و انه مصير طائفة طائفة
من عقبة الشرع الاسلامي و علماء القانون ، و لا يلقى فيه الكلام ليستمع اليه
انهم لا يدركون لا سطوة ، لا ريب ، و هي من لادله الشرعية ، و لا يوجدون
الادب مثل هذه الانبياء و حجة في من شئت ان يكون في حصة من سببه يلقى
بهم و لا في مؤنة فقهه علمي و في موضوع دقيق هم كهد

[illegible]

ولقد ابتدأ الاستاذ كلامه بأن الأصل في العقود الإباحة ، كما قرر
المذهب الحنلي ، وخصوصاً رأي ابن تيمية . وما دام العقد ليس فيه
ما هو ممنوع شرعاً بالمصر فهو عقد مباح ، ويطبق ذلك على عقد التأمين
فهو مباح بحكم الشرع لأنه ليس ثمة ما يبدل على منعه .

ولا يكتبني بذلك بل يقرر أن الحنفية الذين يرون أنه لا يكون
من العقود إلا ما قام عليه الدليل الشرعي قد أباحوا بعض العقود المتأشبة
بالإثم ، أو التي فيها شبهة الإثم للحاجة ، وعموم البلوى ينزل منزلة
الحاجة . ويصرب لذلك مثلاً بيع الوفاء .

ولا يكتبني بذلك ، بل أنه يريد أن يثبت عقد التأمين بطريق

فقد نرى رحمه الله تعالى في هذا المقام بكلام نفسه فيه عصب حاله
للأجل . فليطرق كلامه كاملاً في إخراج الموقوف ، - ٣ ص ٥٤٣ من طبعة
فرج الله الكردي ، وفي أوائل الطرق الحكمية .

هذا وإننا نعلم أن فتح الطرق الواسعة في الشريعة هو مسلك شائك حطر في
الكرامة أكثر فيه الأناحيث العاملين على تهديم الشريعة وطمس حدودها
بواسطة مأجورين يندسرون في صفوف العلماء . ولكن تطبيق الطريق الشرعي
لواضع ليس من حطراً وضرراً . ولكن صيانة الأمان والصين هو الصبر إلى
صبر الحنفية وسجل حياتهم ، فلا يقلل الرأي عدد الاختلاف . لا من تفاوت
في فهمهم وديهم .

القياس ، ويعقد مقايضة بينه وبين عقد الموالاة ، وموارنة بينه وبين وجوب الدية على العاقلة .

وبحاول ان يدخل التأمين بكل ضروبه ، سواء ما كان منه تعاوياً بالفعل ، وما كان عقداً بين أفراد وشركه في باب التعاون الذي دعا اليه الاسلام ، وحث عليه السنة النبوية ، وهو مع ذلك أمن حسن في ذاته تطاهت العقول على سلامته ويقص علينا قصة نجار البديقية ، وكيف دفعهم التعاون الى أن يؤمروا أنفسهم على الصنائع والسفن والانس . ويصور التعاون في حال العقد مع شركة تكون طرفاً ، والمستأمن طرفاً آخر ، بأن هذا تعاون قد توسطت فيه الشركة من أمن على ماله أو نفسه أو بضاعه فقد دخل في جماعة المستأمنين ، وتعاونوا جميعاً . ثم يقرر ان التأمين على الحياة والصنائع والمسئولية نظام شائع يقوم عليه الاقتصاد ويحاول من بعد ذلك أن يرد على الشبهات التي تعترض حل التأمين . فيحاول دفع شبهة القمار والرهان ، وما يدعى من أن التأمين فيه تحد للقدرة . وان التأمين بطوي على غرر ، فيدفع شبهة القمار بأنه لا قمار . لأن القمار لعب لا يجد فيه وهذا جد الحياة ، ويرد شبهة التحدي للقدرة بأن الايمان بالقضاء والقدرة لا يمنع الاحتياط لوازل المستقبل . ويقول : ان التأمين صانع لترميم آثار الأحصار اذا تحققت ، وهو تحويل هذه الاصرار عن ساحة الفرد الذي قد يكون عاجزاً عن

احتمالها في ساحة حميدة ، ويفرر سألوا معها التأمين لاجل الايمان
بالقدر لك من الواحد ان نحرر اشاء مائة الفواحق لاسم الله .
وبدفع شبهة نحرر بأنه ليس العرر الذي يطل العقد في الشريعة
الاسلامية ، لان عقد التأمين فيه معوضة مخففة للتأخير فور عقده ،
ويبي أن يكون محل العقد احتمالا ، ويتفق القانوين ، لفرصهم
الاحتمال في عقد التأمين ، بل يقول ان محل العقد هو الامان ، وبصرف
لذلك مثلاً من العقد الاسلامي ، هو عقد الاستئجار على الحراسة ،
وبدفع شبهة مخففة بالعرر ، وهي الجهة ، يقول ان الحالة في عقد
التأمين لا تعني ان يبرح ، ولا تمنع التنفيذ ، والحالة التي تمنع صحة
العقود هي الجهالة التي تمنع التنفيذ .

ونتهي من هذا الى مائة التأمين بكل صوره ، يبدأ به بمنع
صحة العقد اذا كان مشتملاً على شرط ربوبي أو على الأقل يعتبر
الشرط ملغى .

٤ هذه خلاصة موجزة لكلامه وروحها ان تكون كاملة ،
وننتجه الى مناقشة قوله وقول غيره .

وقبل البدء في المناقشة نقرر ان الخلاف يبدأ وبين الدين أماحو
عمود التأمين حملة تفصيلاً محصور في دائرة حدة لا يتجاوزها ،
وهي عقود التأمين التي تكون من مسأمت وشركة مؤمنة هي اجنبية
عنه ، وهم اجنبي سب ، وهم صرحت لكل واحد منهما حقوق ، وعليه

واجبات . فالمأميات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة ، سواء أكانت بين العمال أم كانت بين الموظفين ، وسواء أكانت شاملة هذه صفة العموم أم كانت حصة بعض الطوائف ، صحيحة مائة ليس لنا اعتراض عليها ، وهي تعاون اجتماعي . سواء أكان اتفاقاً أم كان فرضاً من الحكومة ، فإن هذا نوع من التأخي ، أيا كان منه ولو كان بالالزام والتحتيم .

فوضع الخلاف محدود محصور في العقود مع اشركات التي صاعقتها الاستغلال عن طريق التأمين

هـ — نتدعى بمقابلة الأستاذ في ساق من معه . لقد قررنا الاصل في العقود عند الخيانة — وخصوصاً ابن تنمية — لإباحة حتى يقوم دليل على المنع ، ونقول ان موضوع الكلام كان في الشروط ، لا في أصل العقود ، ولقد اجاب عن ذلك الاسد بأن المشروطات قد تؤدي الى تغيير معنى عقد ، وان الاختلاف في العقود هو ذات الاختلاف في الشروط ، ونقول ان المذكور في كتاب العقود لابن تنمية هو في الشروط ، وبحيوة للعقود ، انما هو من ان الشروط بصيغتها تغير مقتضى العقد ، فهي تنصص تغييراً في ماهيته من بعض السواحي واداك الامر كذلك فان عقد التأمين عقد جديد فهل يساح بحقيق هذه القاعدة وقد يابر الاستاد الحيل ، ولا نمنع الاباحة ، مادام العقد متفقاً مع ما قرره الشرع من أحكام للعقود

وليس محالاً لها ، ولعبره في هذا عقد من ناحية ، لا من حيث
 انه عقد حديد محوز ، بل من ناحية ما اشتمل عليه ، أيتفق مع
 احكام الشريعة أم يحالها . وبالنسبة لبيع الوفاء قضا ان هذا العقد
 معناه ان يبيع شخص عب على ان له استردادها ، اذا رد الثمن في مدة
 معلومة ، وفي غالب احوال هذا العقد تكون عين ذات غلة ، فيكون
 عليها المشتري ، ويكون مؤدى ، فيكون ان يكون قد اقرض الدائع
 مسغاً ، وتنته هي غلة عين ، واذا لم تكن غلة فار الربا يستفي عنه ،
 وان كان يندر ذلك .

وان هذا العقد قد شاع في بلاد ما وراء النهر ، وصارت القروض
 لا تكون الا على اسمه ، وللباس حاجة فيها ، فصارت الحاجة نظمه ،
 والحاجات اذا عمت نزلت مبرلة ضرورات ، ولذلك قل ابن نجيم صحته " .
 والدين قالوا بصحته احلوا نخرج على أنه رهن ، ثم يخرج
 على أنه يبيع فيه شرط الخيار للدائع وعلى الاول لانها غلة ، وعلى
 الذي لا تنقل الملكية الى المشتري . لانه اذا كان الخيار للدائع تستمر
 ملكيته للمبيع بمقتضى احكام مذهب الحنفي . والكثيرون من الفقهاء
 لا يبيحونه . وليس يدري لماذا يستشهد الامتداد عقد تحيط به لشبهات ،

(١) من بين هذه وحده في غير صحته ، ان استقرار على صحة المذهب
 فقه المذهب حنفي منذ قرن السادس الهجري كما يعلم من رجوع الى كتاب المذهب
 ١ من هؤلاء الكثيرون ؟ هل هم من فقهاء الحنفية وقد علموا عدم

على هذا النحو وعلى فرض إباحته فقد دخل في عقد قائم: إما الرهن
وإما البيع، فلا يكون جديداً". وقد كتب الأستاذ دوداً، ولم يحج
بالدسية لبيع الوفاء بجديد، غير أنه نقل نصوص الفقهاء فيه، ونحن
مسلحون بها أثناء

٦ - وينقل إلى القياس الذي اتفق عليه، دقاس عقد التأمين على
عقد الموالاة، كما قدس على تحمل لعاقلة الدين وفي الحقيقة أنا
دهشنا لهذه المقابلة بين عقد التأمين مع شركة استعلاية، وبين عقد
الموالاة، ونحمل الدين من العاقلة، وذلك لأن عقد الموالاة أن يتفق
شخص من أصل من غير العرب مع عربي مسلم على أن يلزم العربي
بالدين إذا حى، ويلزم غير العربي بأن يكون العربي وارثه إذا لم
يكن له وارث سواه، فلم يستطع أن يتصور جهة جامعة فقط،
واستغرنا هذا من فقيه عظيم مثل الأستاذ الررف وقد رد علينا في
استغرائنا بأن المقصود من تشبيه هو في التأمين بالدسة للمسؤولية
الجسدية، فإن العربي يتحمل الدين، وهي من المسؤولية الجسدية.

على صحتته بعد التمر الذي فيها فيه عقد جديد الذي سمي ببيع الوفاء
وقد تابعهم في ذلك محمد فقه مداهم الأعرابي وقولهم بأنهم، ومدرسه
لأنهم

٧ - قد في هذه ظهوره وتعرفه في القرن الخامس الهجري، ثم استقر
عنده عقد جديد مسماه بأحكامه مسوده ولا يباع جميعه ولا يردده
كما سبق إيضاحه في المحاضرة وسيأتي أيضاً في الحقوقي.

ولم يزد ذلك التوضيح الا عرته عليها . ذلك لان عقد الموالاة
 يجعل غير العربي في اسرة عربية ينتمي اليها ويكون كأحد افرادها ،
 و كواحد منها ، ويحمل اسمها ونفسها فيبدي بعنوانها ، فقال لابي
 حنيفة العديسي . ابو حنيفة البجلي . هل يكون من يعقد مع شركة
 اسعلاية واحدا منها ، ويكون عضوا في جميعها العمومية وله ان
 تدخّل في مزايتها وبين ما يجب في وجه الاستغلال والالتحاق . و اذا
 لم يكن كذلك فكيف يشه عقد التأمين عقد الموالاة ، انه قياس
 مع افارق الكبير ، بل لاجتماعه فقط تجمع المقيس مع المقيس عليه .
 والاشد بعد في القياس قياس التأمين على تحمل العاقبة الدية ،
 لان العقلة اسرة يرطها الدم ، ترطها الرحم الموصولة ، والتي أمر

(١) - عداة ثوبه تدخل وسته في مجموعها ودا عرص
 ان المستمن استعقد مع شركة من الاعمال لانه يصح راجلا في عضويتها
 وبحق له . و اذا تدخّل في مزايتها من يصح القياس من عقد الموالاة وعقد
 التأمين عند في نظر سادته في رهرة مبيعت ، ويقوم الخطة عده مدها على
 حوزة التأمين ثوبا !

وهي قد بحثت ورواها من سقوط اي عده مدها لدلالة القياس في عقد
 الموالاة الشرعي على حوزة عقد التأمين كما سبق بيانه في محضرها هل قل
 ان العقد من رواه ، وجه من قبل مازده . اللقضية حتى يسطر لاستاد ابو
 رهرة انه فـ يكون جميع حكمهم هذه . تفصلا واحدة ! ! ثم ان احريبا
 القياس في نقطة واحدة هي . حجة لاساسية مشتركة لهما . وهي بانه عقد على
 حاد مستحسن احبائي غير يحقق الوقوع

الله تعالى يوصله، ويرى نصيب الدعوى على الر والتفوي، ويرى عليها دعوى
في تحمل العزم، ولاشتراك في كسب العزم، فهل شسها بأي وجه
من وجوه الشبه عقد جعلي يشأ، لا رادة بكون بين شركة مستغنة .
وصرف آخر يقدم اليها مالا كل عام أو كل شهر . انا استعرب كل
الاستعراب هذا قيس من بعد بين لاسناد حاصل بل انا من بعده
أشد استغراباً .

٧ - ون لاسناد الحبل حفصه من معتز عقود لتأمين في كل
صورها من التعاون الذي صلب به الد آ . وطاحت به السنة . وبين
انه نشأ تعاوياً بين نحو البندوية عندما دعوا على دفع اخطار بجار
على السفن والبضائع ثم على الانفس ، وكانوا في مجموعهم هم المستأمنين
والمؤمنين معاً ، ويذكر ان التأمين - يعقد معنى التعاون ، حتى في
العقود التي تكون بين شركة بسعين اموالها بدأمين على الحياة
والبضائع وسفن ومسؤليات ، فهو تعاون بين المؤمنين جميعاً .
والشركة وسيط هذا التعاون .

ونحن نقول في رد هذه النظر ، ان التعاون ثابت بلا ريب فهو كان
بين تجار البندوية . وفي كل الدائمات الاحتمالية التي تكون أحادها
متعدية ، ولك لا يمكن ان تصور ان تعاون ثابت بين المستأمنين
الذين تعاقدوا مع شركة التأمين ، ولكل وخدمته الزاء مسرد .
وحقوق معينة مسرد ، والا كان كل من يعتمد عقداً مع شركة متعاوناً

مع كل العاقدين معها ، فمن عقد عقدا مع مصرف يكون متعاوناً مع كل العاقدين معه ، وهذا تصوير غريب .

نعم ان أصل التأمين كان تعاوياً ، ولكن اليهود الذين استولوا على الاقتصاد بعد عصر نحار لبدقية قد حولوه من معناه التعاوي إلى هذا المعنى الاستغلالي لواضح . فمن يتمسك بمعى التعاون بعد هذا التحويل الغريب مثله كمثل من يعتبر الخمر حلالاً ، لان أصلها من الغنبل حلال . وكذلك كل الامور التي تحولت وتغيرت ، بل اننا نقول ان التأمين الذي تتولاه الشركات الاستغلالية لا يعد منحولاً من أصل التأمين التعاوي . بل هو معنى آخر . واه حمل اسم الاول . والتسميات لا تغير حقائق الاشياء ، فمن سمى الابيض باسم الزنجي لا يحوله الى زنجي ، ومن سمى الاسود باسم لا يبيض لا يحوله الى " . وان فتح باب الاستغلال التأميني قد اتى بصور غريبة كل العراة ، حتى أصبحنا نرى المؤمن على السفينة وعلى ألواح الساء ، وهكذا مادام الاصل هو الاستغلال فهل يعد هذا النوع من تأمين امتداداً للتأمين التعاوي الذي كان عهد أهل الصدقة . ولكنه التفكير اليهودي الذي يتدع اسباب الاستغلال من أشد المواطن سوءاً وفساداً

١١ - مقدم رد الاسد لمحق الدكتور عبد الحفي الجبازي على الاستاد في زهرة في عبره مع ال مع المتبادل (او التعاوي في تعبير الاستاذ آني زهرة)
وبين التأمين انفسه من جب الاناس فيبصر في حاشية الصفحة / ١٥٤ .

ويرد عينا الاستاد الجليل مصطفى الورقة أن التأمين ما كان ادعاءً
يهودياً ، فقول له ان الحطب الخيري انه صل منه ما كان يهودياً ، انما
اليهودي هو ما كان استعلاياً بتولاه شركاب استعلائية ، وانحس عن
أي شركة تأمين في أي عصر تحد يهود فيها مسيحيين .

٨ - ولستقل بعد ذلك الى رده الشبهة ، وساقشه في محصل .

لقد أثار بعض العلماء شبهة في عقد التأمين غير العادي ، وهو
ان فيه قماراً وكسباً بالطل ، فاشخص قد يدفع عشرين فيكسب مائة ،
وقد يدفع مائة ويسترد مائة ، وان شركة قد تخسر مائتين ، وقد
تكسب من مستأمن واحد ألفاً وان ما يأخذه المستأمن أو ورثته أحد
بغير حق ، ولا شيء في عقد التأمين يعد محض الاحد والعطاء ، وانه هذا
ان لم يكن مقام آفقه معنى القمار أو شبهته . ولكن الاستاد مصطفى
ينفي هذا التشبه بما نانا . لان القمار لعب ، وهذا حد ولأن القمار
يؤدي الى الفصاء ، ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهذا ليس فيه
شيء من ذلك ، ويرده بأن هذا عقد فيه التزامات متبادلة ، وليس
القمار فيه هذا المعنى . وناحق ان الذين شبهوه بالقمار قد لاحظوا
عنصر المحاصرة ، وعدم التناسق بين الكسب والخسارة ، وعدم
التقابل العادل في حاب الكسب . وادعه ان القمار دائماً لعب عريب ،
لان العرب كانوا يستقسمون بالارلام ، فيحكمونها في القسمة
ويعتبرون القسمة عادلة ، وقد نهى الله عنها في قوله تعالى : وان

تستقسموا بالازلام ، دلكم فسق ، واعتبر ذلك في المحرمات مع
 الخمر ، اذ قال سبحانه : انما الخمر والميسر والالصاب والازلام رجس
 من عمل الشيطان ، وهذا بلا ريب من انواع القمار فليس كل قمار لعبا .
 واما الفرق الثاني ، وهو ان عقد التأمين ليس بهيأ صد عن
 ذكر الله وعن الصلاة وليس فيها ايعار للحقد والحسد والغضب ،
 فيقول ان هذه حكم وأوصاف ماسية ، ولست علة يسير معها الحكم
 طردا وعكسا ، بحيث يكون ان وجدت ، ويكون الحل ان لم
 تكن . ومن الذين يشربون الخمر من ندو مودتهم ، وعظمهم ، فهل
 يمنع التحريم بالنسبة لهم ؟

وان كون عقد التأمين عقد معاوضة لا يمنع منه معنى القمار ،
 بل انا نقول انه غير متعين ان يكون عقد معاوضة ، لان الدليلين غير
 ثابتين ، ولا يوجد محل عقد متعين يكون احد الدليلين غير متعين ،
 وأي معاوضة بين من يدفع عشرين لأحد مائتين . ثم أليس هذا ربا .

١ هذا لا يراد منه ان هذه الكريمة في رده في حصة أفكار السامعين
 والخمر محرمة بصل قطعي عدم معتق غير مقتد بحال دون حال وهو موضوع
 التامس حادثة جديدة يراد قياسه . او يخرجها على هو عد الشريعة . فهل يجوز
 ما يقع على محرم وضعه الشخص بمحض نفسه مفعلة يسير . اذا لم يكن في
 النفس شيء . فذلك المصطنع الى وضعه . النص ؟! قد اك لا نقول محل الخمر
 عن لا تظهر لديه عواطف الوجبة . ان نص يحرمه عدم مطلق ، فهل يبرم
 ذلك لا يقل قياس شيء على صده وعلى شيء لا يحكمه معه علة مشتركة ؟!

هذا ما رآه فيما قرره الاستاذ مريلا للشبهة ، ولذا نرى الشبهة قائمة
بل ترى ان مع القدر ما مؤكدا في حال ما اذا مات المستامن قبل
المدة ، لانه يدفع نقدا قليلا ، وبأخذ بدله نقدا كثيرا ، وهذا بلا
ريب ربا أو معاملة لم يحلها احد من الائمة .

٩ — ولقد قرر المانعون لعقد التأمين غير التعاوني أن فيه عورا ،
فحل العقد فيه غير ثابت ، وغير محقق الوجود ، فنكون كبيع
مانخرحه شبكة الصائد ، و كبيع ما يكون في بطن الحيوان . ووجه
المشابهة ان المبيع في هذه الصور غير معلوم محله ، وغير مؤكدا الوجود
بل الوجود فيه احتملي . وكذلك في التأمين غير التعاوني محل العقد
غير ثابت ، فما هو محل العقد ، أهو المدفوع من المستامن ، أم المدفوع
من الشركة المؤمنة ، أم هما معا باعتبار ان ذلك العقد من الصرف ،
ولا يكون مخرج الى على ذلك النحو . ولا شك ان ما يدفعه
المستامن غير متعين فقد يكون قليلا وقد يكون كثيرا ، وقد يكون
كل ما يصعب فيه في الانفاق ، وما يدفعه الشركة قد يكون قليلا وقد
يكون كثيرا ، وفي الكثير لا تدفع شيئا ، بل ترد ما اخذت مضافا
اليه بعض ما كسبت .

أما كون كل ذلك حاليا من القدر ، ثم ليس هذا صرفا باطلا ،
لانه شراء دين بدين ، لانه شراء الف مقسطة بألف غير مقسطة ،

والصرف لابد فيه من التقاض^(١) . ويقرر الاستاذ أن التفاوت في
 المادلات لا يجمع الصحة ، ونقول ان التفاوت هنا فقط انما هو
 الاحتمال وعدم التعيين ، والاختلاف في قيم الابدال في المعاوصات
 العدية لا احتمال فيها ، وحيث كان الاحتمال فهو الغرر واقمار فليس
 ثمة بدل متعين قليلا أو كثيرا^(٢) . ولذلك قرر فقهاء القانون المدني ان
 عقد التأمين عقد محله احتمالي ، ولا مانع عدمه من جوازه ، ولكن
 الاستاذ الحليل مصطفى الرزقاء يقول لا غرر مصعها ، بل لا احتمال في
 محل العقد . فان محل العقد هو الامان - وكان هذا احدى الفرائض ،
 فانما يهم ان يكون الامان مانعا على العقد . ولا نفهم ان يكون
 محل العقد ، فمن يشري عقار محل العقد هو العقار ، والباعث هو
 السكن أو الاستغلال ، ولا يعد الاستغلال محلا ، والامان امر

١ - لقراء انتم منا وبمحكموا: هل ان عقد التأمين هو من قبيل الصرف
 لدى موضوعه مدني هو مدني ، انكي يجب فيه شرعا التقاض في البدلين في
 محس العقد ، ويصن او يعد بعد التقاض^(١)

٢ - عنق لاسد ابو زهرة نفسه في حاشية كلمته هذه هنا ما يلي :

١ - ومن لاسد في رده في التفاوت بين الابدال والمال ، ومن
 لهذا موضع في مناقشاتنا ، لانه التمس : اسبع قلت قيمة او كثرت
 متعين في البدل ، وفي الامن غير الاحتمالي لاشي . متعين مطلقا ،
 ولذلك كانت مقاييسه عربية

٢ - هذا صحيح هو من الاضافات التي صفا على مناقشة الشعبية عندما كتب وشرفها
 رد على ردودي التي احسب في حصة المدفوعة وبيان كلامي عن هذه النقطة في احروبي .

معنوي لا يباع ولا يشتري ، وهو امر مهي يتصل بالنفس ، وقد
بأنى غير ثمن وقد يدفع فيه الثمن الكبير ، ولا أمان ، ولا يعرف
عقدا من العقود الإسلامية أو المدنية محل العقد فيه الأمان ، حتى
تلتحق به ذلك العقد الغريب ^(١) .

ولكن لاستاد حفظه الله بفكره ثم بأنى لنا عقد الحراسة ، ويعتبر
محل العقد فيها الأمان ، ويحقق به عقد التأمين غير الاجتماعي ، كما
تلتحق الاشياء بأشياءها .

وان لاستاد يقول في رد هذا الكلام بالنص : « عقود حمدا
انما شرعت بحسب حاجتها وتحتاجها ، فانه عية عقد الحراسة ، وما

١ - عربى اصغر منه لاستاد الخليل بن زهره ان يثبت في كل عقد
حديث دعاء اليه حصة حرة من طائفة حديثه سريره من بطور الحد .
ووسايتهم ان يكون هذا عقد من العقود القديمة المعروفة فلا ينطبق عليه
للمعقولة الخاصة ، ومبررة ضرورة من ضرورة ١٠٠٠ سنة ، وفق علم حدوده
وشرائطه الخاصة !!

وهذه نصه مكان ان « عقود جديدة » وقد سبق ان ذكر في كتاب الحديث في
به لا يوجد في شريعة اي دين على منها وحضر البشر الى يوم القيمة ، عقود
قديمة التي كانت مصادرها من قبل وحاء الاسلام فأقرها ونظم احكامها لتنظيمها
جديدا ، وعلى ان يكون في بصرنا كل عقد حديث مشغولا بمعلوم القاعدة
وان الاصل هو الامانة ، حتى تقوم دليل شرعي على نكده ، بخبره ، بخبره
وما صور الحديث في عقود ، يوجد محل حديثه نعم قد علمه لم يكن يعرف
عقده عليه . فمن .

تابع أحشية

- قد كان الأستاذ أو زهرة يستغرب أن يكون الأمان محلاً للمعاهد، وهذا يقول في كثير من عقود المعاهدات الجديدة التي عليها اليوم بدل يبدل من جانب، ومتناع عن فعل معين من جانب آخر، كعقد إقامة بناء أو عدم فتح متجر أو عمل في مكان معين، محوري في أصل الأحكام القانونية اليوم، ولا نجد في الشريعة الإسلامية أي دليل على معناه.

بل هذا يقول الأستاذ أو زهرة في مع المعايير التجارية لمشهورة اليوم مستفيدات حر مثري من شهر طرده للربا، وتعتبر هذه المعايير اليوم من صيرورة من صيرورة محوري، وقد يوجد لديه في الشريعة الإسلامية دليل كاف لمعناه ومع.

فكيف يمكن أن يكون من المتعارف محلاً لعهده في عقود المعاهدات ولا يمكن أن يكون لأمم الاقتصاد في عقود المعاهدات، لأن الأمان الذي يحقق في عقد المعاهدات محلاً للمعاهدات.

و قد نرى منصوصاً في شريعة بوجوب أن يكون محل كل عقد مثلاً من ذلك، ووضح دليل على تحقيق ذلك الأمان لاقتصاد في عقد المعاهدات المتعاقدين ما يبين على صلاحية هذه المحبة العقد، وهو ما يبينه المقدم باسم والتأجيل، وهو معنى اسمه أيضاً في اللغة (المعاهدة) (Contract)، كما نلاحظ أن موضوعه هو معاهد الأمان والأطمئنان.

هذا، وقد عرف ووقع فعلاً في المعاهدات وأما هذه الدونات في الإسلام عقود صلح على أن يدفع قوم أو دولة مبلغاً من المال سواء باسم حرره أو سواء للدولة الإسلامية لقاء معهم لأمم ووثائق القوة وحكيم هم الناس في هذا الصلة من بعد طردة - دليل منطقي لقيمة النصير على الأمان ولاصحة ما على ترويض الأضرار - خاصة من وقوع أضرار معينة يمكن شرعاً أن تبدل في مسئلة ما، ولا يبي، يمكن أن يكون هذا الأمان والأطمئنان محلاً جديداً للتعاقد فيه في العقود المدنية!

هو ذلك الاثر الذي يحصل من عمل الحارس . الخواب واضح ، وهو ان ذلك الاثر ليس سوى ما لمستأجر واطمئنتاه .

وقول الاستدلال الجليل اني لا استطيع هذا الكلام ، لان آثار العقود لا تسمى محل العقود ، ودا اثريت عقار الاسكنه ، أتعد غايته هذه هي محل العقد . وهل يعد البائع صامناً لي هذه السكنى ، بحيث اذا اثريته وبين لي به لا يصح لسكنى أو لا يصلح للسكنى يكون البيع باطلا ، مع اني غابت و نظرت ثم اثريت .

وسكرر ما قلنا ان غايات العقود وبواعثها لا يمكن ان يعتبر فضلاً عليها ، وأقول في استحسان ان هذا الحزم لا يصلح محلاً للمناقشة والخلاف .

١٠ - ينتقل بعد ذلك الى ثلاثة امور أثبتت ، ذكرها وساقش

كل أمر منها .

١١ - وان قول الاستدلال الجليل في رده . بكل استثناء ان ثقل الكلام والآراء ما . ولم قل ان محل عقد الحراسة هو الأمان ، بل محل هذا العقد إنما هو القيمة الحرة . وهي محل ، وحسن العمل بمر له ر كائن الأمان اني يؤجر شخص عنها سوى الأمان ، وهذا ثقل بعض كلامي الاستدلال بوجهه . مع اني استطر . فليصير . ويرجع في أصل كلامي عن الاستدلال بعقد الحراسة في نفس القضية وفي اجوبي الآفة ، فقد احدث من هذه الناحية في عقد حراسته (وهي بعبثه وأثره هو الأمان ديبلا استندساً على حوار بدل اذن شرعاً لانه المحصول على الأمان عقد خاص ، وهذا هو الواقع في عقد اتمامه .

أول هذه الأمور انه على الفقهاء ألا يحمّدوا في تحريج العقود
المستحدثة على المبدئ الشرعية، ولا يصيغوا واسعا وكان عنهم صاروا
بالاسلام، وما عاين تحديده، ومصادمة لما هو مقرر ثالث من أنه
دين عام خالد. ونحن نوافق على هذا الكلام بشرط واحد، وهو ألا
يكون في العقود المستحدثة ما يصادم حقائق الاسلام المقررة، ولو
ان كل عقد منحدث يقلل ولو بقص فاعده مفرده ثالثة بالنص أو
مع الفقهاء عليها لأدى ذلك الى ان تنقص حقائق الاسلام حقيقة بعد
حقيقة، حتى نخذ أنفسنا قد فقدناه، وفنا في غيره!! إنا نجد من
الأوربيين استمتع كأعرباً فوائدهم، فكل دولة تعد قانونها جزءاً
من ك... لا تفكر في تغييره، إنما تغير الاجزاء التي تثبت عدم
صلاحها، بل... نفق... شرعنا ذلك الموقف، نفتح الباب
لما يكون مائتاً لمصدر الشارح الاسلامي، ونفقته دون مالا يلائمه
اذا لم تكن ضرورة، ولا نجد أي ضرورة كاسبين.

ثاني هذه الأمور هو ما ذكر بعض أفاضل العلماء الذين تكن
هم كل تقدير من ان يعرف الآر في بلدنا أصبح يوجب علينا
قول عقودنا مأمين، ونعرف في الفقه الاسلامي خصوصاً الفقه الحنفي
حجة معبرة في المسائل التي تلت بالاستبط، لانا لنص، ونحن
نوافق في اعتبار العرف الصحيح غير الفاسد حجة، ونقول ان
كثيراً من مسائل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين كان الاختلاف

فيها اختلاف عرف وزمان . لا اختلاف حجة وبرهان .

ولكن سأل أهذا العقد ، وهو التأمين غير التعاوني قد صار
الآن عرفاً عاماً أو خاصاً ، أم لو أحصينا عدد المستأمين بهذا النوع
من التأمين نجد نسبتهم بالنسبة لعموم الشعب نسبة ضئيلة جداً لا تسوغ
لنا أن نعتبرهم موجودين لعرف

ثم أن هذا العرف المدعى به دم أموراً مستنبطة من النصوص ،
وقد وصحها هذه الأمور ، وإذا قيل إنها شبهت ، بقول قد تكاثفت
و كثر حتى صرنا نحكم معها أن هذا النوع من العقد لا يتلاءم مع
مقاصد الشرع ، ولا مع مآثره العظمى . بل نقول إنها تصادم نصاً
وهو نص الرأى ، ولربما يحيط بها من كل ناحية .

وثالث هذه الأمور — جاء في كتابه بعض الذين تقدموا ببحوثهم ،
من أن هذا العقد به مصلحة ، والمصلحة أصل فقهي قائم بذاته ، بل
أن ذلك العقد صار ضرورة اقتصادية ، ذلك لأن سيوت المالية لا ترسل
بضائعها إلا على سمن مؤمن عيها وتشرط التأمين على الصانع ،
والحكومات تشرط في بعض لوصائف أن يكون هناك تأمين ،
ورحى السيارات لا تكون إلا تأمين . . وهكذا .

ونحن نفر بهذه الوقائع ، لأسباب لا نحاول إنكار الواقع ، ولكن
لكي نحكم بأن تأمين غير التعاوني أمر ضروري لا بد أن نعرض أنه
لا يمكن أن يوجد تأمين سواء ، لأن الضرورة لا تكون إلا حيث

تستغنى الأمور ، وينعير المحرم سبلا الانقاد . كهذا الذي يبلغ به
الجوع أقصاه ، ولا يتخذ إلا الحذر بأكله ، فانه يباح له أكله ، ولكنه
ان وحد طعاماً آخر ، ولكنه دون الحذر اشتهاه مع انه طيب حلال ،
لا يعد في حال ضرورة .

والامر هنا كذلك ، فان التامين الاجتماعي مفتوح الابواب ، وان
م يكن قائماً أقصاه ، وان كان صيقاً وسعاه ، واداك كان الاقصى صيقاً ،
وصعاباً أبدي المصير توسع الافاق .

ويعني ان قائد السيرات في الخطوط عندما فرض عليهم
نظام التأمين كواجب عليهم جماعة تعاوية تكون هي المؤمنة ،
فيكونون جميعاً مستأمنين ومؤمنين ، حفظ الله لهم ايمانهم ، وبارك
لهم في رزقهم مهلاً وعدناً "العلم الاسلامي الى اتحاد تضم تأميسي تعاوي
بدل هذا النظام غير التعاوي الذي لا زال مصرين على انه بدعة يهودية .
انه لا يصح لنا ديناً ان نترك أمراً يبرأ صاحباً . وسير على
أمر ان لم يكن حراً اما هو مشته فيه "ورب النبي ﷺ يقول : "دع
ما يربك الى ما لا يربك" ويقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب "دعوا
الربا والريبة" .

١١ - وقبل ان نترك الغير "لا بد أن أتعرض لبعض أمور حزينة

١١ - هكذا في الأصل "استشر ، وبعده حدد مصممي والاصواب .

«دعوا»

(٢) - هكذا في الأصل وصاحبه أنه حصا مصممي والاصواب . «المصر»

ثارت في أثناء المناقشات ، أوجاعات في بعض البحوث . ومن ذلك الكلام أمر متعلق بالمصلحة فقد حـ ، في بحث فضيلة شيخ عبد الرحمن عيسى ان عمر بن الخطاب ترك بعض الصوص لأجل المصلحة ، رد ذكر مسألتين - الملامح التكرار - وهما مسألة سهم المؤلفة قلوبهم ، ومسألة قطع اليد وإهماله عام المجاعة .

وقول بالنسبة للأولى ان عمر بن الخطاب ما أسقط سهم المؤلفة قلوبهم ، وما كان في استنصاعه ان يسقط حصاً قرآنياً . ولكن عمر منع اعطاء أناس كانوا يأحدون في عهد الرسول عليه اسلام وعهد الصديق رضي الله عنه ، كالزبرقان بن بدر وغيره ، فهو ما اعتر اعطاءهم حقاً مكتسباً ، بل اعتر مثل هذا العطاء موقوتاً بحال اشخص . وحال المسلمين .

وقد يقول ولكنه لم يعط غيره ، وقول انه رأى انه لا موضع لتطبيق النص ، لعدم حجة المسلمين اليه ومثل ذلك سهم المديتين ، فهل يعد اسقاطاً للسهم اذا لم يتخذ مديناً بسد عنه . وكذلك سهم الرقاب فهل يعد اسقاطاً للسهم اذا لم يوجد عند مسلم يعتقه .

ولذلك قرر الفقهاء بالإجماع أنه اذا وجدت حال يكون فيها اعطاء ناس تأليفاً قلوبهم فيه تقوية للإسلام ، فان النص القرآني يحسب الواحد به ، ولذلك لا يصح لأحد ان يقول ان عمر رضي الله عنه أسقط سهم المؤلفة قلوبهم ، ان ذلك قول الفرقة الذين لا يرجعون

للاسلام وقارا . ويريدون توهين خصوصه ، وقد تبعهم بعض كبار
العلماء عن غير يقظة ، وكما امرىء يحطىء وبصيب ، منها كانت
مكاته العلمية .

وأما مسألة عدم قيام الحد عدم الرمادة ، وهو السنة التي اشتدت
فيها المجاعة على المسلمين . فذلك لأن عمر وجد شبهة في أقمنه ، ومن
المقررات الفقهية ان الحدود تدرأ بالشبهات ، وقد قال النبي ﷺ
« ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم » ، وشبهة هو انه رأى السارقين
في حال جوع شديد واضطراز ويعلم كل فقيه ان الضرورات تبيح
المحظورات ، وانه من كان في حال جوع يتعرض فيه للتلف اذا لم
يأكل يباح له من مال غيره بقدر ما يسد رمقه ، واذا منه فقائله ،
فقتل صاحب الطعام لادية فيه .

ومقصدة تبي عن ذلك ، ان علماء حاطب بن ابي بلعة سرقوا
بائة وعكروها ، وأكلوها ، بهم عمر بأن يقيم الحد عليهم ولكه تبي له
أن حاطبا يجمع علمانه ، فلم يقيم الحد ، وغرمه . أليس في الخبر ما يدل

(١) - حق في يعطى مع عمر رضي الله عنه السهم المزلقة فلهم من كان
يعطى السهم هو . فله فصلة لاشتد علامه في رهرة . فعمر لم يابع السهم
الذي شرعه القرآن ، وانى له ذلك . ان مع العتة منه عن أنس كانوا يعطون
منه ثلثه للاسلام . فابعهم عندما رأى ب للاسلام لم يبي له حاجته في
تابعهم . وهذا ينطبق للنص القرآني وقد اوصى بذلك لا يريد عليه في
كتبي « المدخل الفقهي العام » ١ المقرة / ٥٢ وحواشي .

على انه درأ الحد بشبه الاضرار . وقد اشكروا اليه وثبت صحة
شكواهم ، والعام عام مجاعة .

ولذلك يقرر فقهاء الحنابلة وكثيرون غيرهم ان من شرط اقامة
الحد في السرقة ألا يكون السارق قد سرق طعاماً في مجاعة ، لمكان
شبه الاضرار في اقامة الحد .

ومن الامور التي ثبوت في اثناء المدعى اعتبار عهد التأمين غير
الاجتماعي كعقد الجمالة^(١) . ونقول في ذلك . ان عهد الجمالة عقد على
عمل ، فله محل ، وهذا المحل هو العمل على احصاء ائصال المشودة ،
والامر الذي فيه هو جهالة العمل ، فله محل معين ، وان لم يكن مقدار
الجهل مقدراً تعديراً محدوداً ، وكثير من العقود الاجارية لا يمكن
تقدير العمل فيها تعديراً محدوداً ، فالحائط والطارار لا يمكن تحديد
جهود العمل في صنعتهما . فقدر محدود ، وعهد التأمين محمول المحل
أو هو احتمالي^(٢) .

١٢ - والان نقرر النتيجة التي استبيننا بها وتلخص في أمرين :
أحدهما - أن التأمين التعاوني والاجتماعي خلال الاشبه فيه .

(١) الذي اردى ذلك نبيد في حقه ، فانه هو لاسناد الشيخ عبد الرحمن
عيسى من علماء مصر ، وهو احد المحصرين في عهد . مع في سوء الفقه الاسلامي
(٢) اقول : بل ان عهد الجمالة في الفقه الاسلامي هو عهد اجتماعي .

ثانيها : اننا نكره ' عقود الأمر غير التعوي في الاسباب الآتية :

اولاً - لان فيه فمداً أو شبهة قدر على الاقل

ثانياً . لان فيه عررا ، واعرر لا يصح معه لعقود .

ثالثاً ان فيه ربا، اذ تعصى فيه الف تدة، وفيه ربا من جهة أخرى،

وہ جس نے ہر قبیلہ کو اپنے حصہ کا مال دیا۔

[illegible]

وہیں ملے گی۔ علی محمد دہلوی صاحب مدظلہ العالی

وهو حديث في حواشي الحاشية ، وحديث ما يشاهد ان يكون
الحمل وعرض العمل (معلوما ، ومنعها ابو حنيفة ، ولشافعي فيها قولان
جميعه الخ) قوله تعالى في سورة يوسف : « ولما جاء به حمل بعير
ونابه زعيم »

١٩٦٦ - ١٩٦٧

و قد يرى انه خلطه عرق في الاحتمالية من عقد التأمين ، أو هي مثله .
و قد يكون الاستدحاح عند الرحمن عيسى ، هو استدلال في عدم
الرجاحة والحداد

(١) علق هنا الاستاد أبو زهرة في حاشية كلمته هذه : « بلى

{ سمير بكركه معه لا يستحق ، وذلك سيعر على اديب التعبير عبد السلف
من عقب ثمة ، هم لا يعرفون ، سمير بكركه ، مع الدليل القاطع على تحريمه . }

وهو انه يعطي القلب من عقود ويأخذ الكثير

رابعاً - انه عمده صرف ، لانه اعطاء عقود في سبيل بيل عقود

المستقبل ، وعقد الصرف لا يصح الا بالمصر

حاشا - لانه لا توجد ضرورة اقتصادية توجه

واذا كان الاستاد الكبير مصطفى ، نرفقا قد حاول ان يجمع العقود

التي يكون فيها رابا فقد حطأ نحو رأب خطوة وسعة ، لانه سيبطل

كل عقود التأمين الماثمة ، لاسيما جميعاً تقوم على الربا ، فعصى فيها

الفائدة ، ويعطي الكثير من العقود في مبالغ اصيل ، واستقلال شركات

التأمين لا يتعد عن المعاملات الربوية ، ووجود تأمين غير تعاواني خلا

من الربا لا محل له ، وهو صورة حذارة فرصة ، ولا يسي عليها حكم ،

والله سبحانه وتعالى قد احصى ما على الكامل فهو بكل شيء عليم .

اقول قولي هذا واستغفر الله واضرع اليه ان يهي لنا محنتنا

ومودتنا لاهل الفصل الداهية - محمد البربرهرة

أجوبة الاستاذ مصطفى احمد الزرقا

على الملاحظات التي وجهت الى محاضره في عقد التأمين

معزل المناقشات التي مرت حول المحاضرات التي انبثت بعد

(١) - حول جواز اثناء عقود جديدة :

قال الاستاذ الحبيب الشيخ محمد ابو زهرة : إن الخلاف بين الظاهرية وغيرهم في مشروعية التعاقد انما هو في الشروط التي بشرطها التعاقد في العقد لا في اثناء عقود جديدة . فالظاهرية يظنون في اباحة الشرط نصاً شرعياً ، ، سواء يثبت دليلاً مطلقاً من نص أو سواء ، وإن الختلاف جعلوه مباحاً في الرواج ، وابن تيمية أباحه مطلقاً ، إلخ ... وجوابي على هذه الملاحظة : أن الخلاف في جواز المشارطات العقدية التي لم يرد فيها نص شرعي اذ انوار فيها المعيار الشرعي في الشروط هو الخلاف نفسه في جواز اثناء عقود جديدة لم يرد فيها نص شرعي . وهو مشمول بقاعدة أن : « يصل الوباءة » ، والخلاف الذي فيه . وذلك لأن الشرط جزء من العقد الواقع فيه . فإيقال في الشروط الجديدة التي لم يرد فيها نص شرعي من حيث الحوار وعدمه

يقال في العقود الجديدة التي ليس فيها نص . واستدنا المصداق ابو
زهره نفسه يقرر هذا في كبه وهو أمر معروف منه .

(٢) — مول الاستدلال ببيع الوفاء :

وقال الاستاد لجيب ابو زهره بمناسبة ذكرى بيع الوفاء شاهدا
من الواقع التاريخي في الفقه الاسلامي على جواز اشاء عقود جديدة
غير العقود المعروفة قبلا . قال حفظه الله ما خلاصته : ان بيع
الوفاء قد اناحه الحنفية على اساس انه عقد من العقود المعروفة ، وهو
يرى انه ليس عقدا جديدا بل هو بيع ربوي احتجته أكلة الربا ،
ولا يجوز أن يباح إلا للضرورة .

وجواني على هذه الملاحظة : أن ما بينه الاستاد ابو زهره هو
صحيح بالنسبة الى بداية ظهور بيع الوفاء في القرن الخامس الهجري ،
حيث انت فقهاء العصر ادانوا حلفوا في تحريمه والحكم به على
اساس الحق بأحد العقود المعروفة : فمنهم من الحق بالبيع الصحيح
واعتبر شرط الوفاء والاعادة فيه لغوا ، ومنهم من الحق بالبيع الفاسد ،
ومنهم من الحق بالرهن ، وهم الأكثر . ولكن فقهاء المذهب الحنفي بعد
ذلك ضربوا بكل هذه التحريمات عرض الحائط لعدم انطباقها على
حقيقة بيع الوفاء وطبيعته العرفية وقصد المتعاقدين فيه ، وخرجوا
فيه برأي جديد سمي «القول الجامع» ورجح علامة الفتوى وحلاصته :

انه عقد جديد لا يشبه أي عقد واحد آخر من العقود المعروفة، واثبتوا
له حكماً مركباً من بعض أحكام البيع الصحيح وبعض أحكام البيع
العاسد وبعض أحكام الرهن، وصححوه على هذا الأساس اذا استوفى
شرايط لا عقاد العامة من اهنية وسوفاً كما اوضحته في المحصرة
وهذا مقرر في الدر المختار ورد المختار، وتقييح الفتاوى الحامدية
للعلامة ابن عابدين، وجامع الفصولين، وغيرها من كتب المؤلفين،
واحدت به المجلة في المادة / ١١٨/ وست عليه احكام بيع الوفاء
في الفصل الذي عقده له، واوضحه شراحها "

واما كونه حيلة اخترعها اكلة الربا كما يقول الامام ابو زهرة فهذا
امر آخر وانني لم ابحث فيما ينبغي ان يحكم به على بيع الوفاء في تطري
من الجواز وعدمه (نقد اكون متفقاً مع الامام ابي زهرة في رأيه فيه؛
وهذا ما يريد احتجادي به قوة، لانه رغم شبهة الربا التي تحيط به قد
أقره الفقهاء جرياً مع الحاجة الزمنية) ولكنني استشهد به في هذا واقعياً
على اقرار فقهاء الساميين له بصفة انه عقد جديد. ولبس صورة
من عقد سابق معروف فتكون قضية جواز اشاء عقود جديدة

١. انظر في ذلك رد المختار، الدر شرح الفروع آخر كتاب البيوع،
وجامع الفصولين لابن راضي، ص ٥٠٠، حيث لا غير الرمي اوائل الفصل / ١٨/
والمادة / ١١٨/ من مجلة الاحكام العدلية وشروحها، وكتبي وعقد البيع في
الفقه الاسلامي، الفقرة ١٢٦، ١٥١

غير الانواع المعروفة في العصر الفقهى الاول قد وقعت فعلا ولم تبق
في الخير البطري فقط .

وتكون النتيجة بالنسبة الى موضوعنا هي ان كون التأمين عقدا
جديدا خارجا عن نطاق العقود القديمة ليس مانعا من جوازه شرعا
اذا لم يكن فيه ما يخالف الشرائط الشرعية العامة في نظام التعاقد

(٣) - حول الاستدلال بعقد الموالاة :

استند استاذنا الجليل ابو زهرة استدلالى بعقد الموالاة ، ونساءل
عن صحته بعقد التأمين ؟ وقل : انه عجز عن ان يرى صلة بينهما !
وقال ايضا : ، انه حاول ان يربط بين عقد الموالاة في الاسلام وبين
التأمين على الحياة فلم يستطع ان يحدد بينهما اية رابطة .

وجوابنا على هذا : ان الشبه الذي رأيناه بين عقد الموالاة وعقد
التأمين ليس هو بين الموالاة والتأمين على الحياة ، وانما هو بين الموالاة
والتأمين من المسؤولية كما اوضحناه واوضحه الاستاذ طه السوسى
الذي نقننا به رأيه وبحنه . فبمقتضى عقد الموالاة يتحمل الولى
المسؤولية المدنية ، اي القصر المالى الذى يترتب على المولى نتيجة لجناية
الخطأ الصادرة منه ، وذلك سبب العقد (عقد الموالاة رعم ان الولى
المتعاقد لم يجب جنسية ما تمت في مقابل هذا التحمل ، الاحتمالى الغير المحقق)
يستفيد الولى الارث من المولى ان مات عن غير وارث (وهو ايضا
عوض احتمالى غير محقق) .

وكذلك التأمين من المسؤولية (وهو من أهم فروع نظام التأمين)
كالتأمين من المسؤولية في حوادث السيارة مثلاً حيث يكون المالك
والسائق مسؤولين مالياً بما تلحقه السيارة بالغير من أضرار في حوادثها
التي هي من جنائيات الخطأ . ذلك ان الحوادث التي تقع من السيارة
مثلاً لا يقتصر ضررها على السيارة نفسها . بل قد نصيب الغير بأضرار
بالغة في النفس والمال يترتب عليها التزامات مادية بالدية او بالتعويض ،
وهذا هو المراد بالمسؤولية .

والأأمين من حوادث السيارة قد يكون لما يصيبها هي من ضرر .
فتلتزم شركة التأمين بإصلاحه ، وقد يكون لما يترتب على صاحبها
من مسؤولية مادية تجاه الغير ان الحقت ضرراً بالغير . وهذا من قبيل
ما يسمى التأمين من المسؤولية ، وهو كما يرى حكم الشبه بصام لموالة
الذي استدلت به ، حيث يتحمل فيه الولي عن المولى ما يلحق ذلك
المولى من صدمات مالي نتيجة لما يقع منه من جنائيات الخطأ في مقدر ان
الولي يرثه اذا مات عن غير وراث .

وفي صلة اقوى من هذه الصلة وهذا الشبه المحكم بين الموضوعين ،
وان تظاهر استاده الجليل ابو رهرة بعدم رقيته ، وهو الذي شهد
أنه في المجالات العمية والفكرية بوجه عام احد صرأ من ان لا يرى
مثل هذا الشبه الجلي الصارخ .

والتأمين من المسؤولية لا ينحصر في حوادث السيارة كما هو معلوم ،

بل هو فرع واسع جداً في نظام التأمين يمكن أن يجري فيه التأمين على جميع أنواع المسؤوليات المدنية سوى مسؤولية الشخص عن فعله العمد، كي لا يكون في التأمين من العمد تشجيع على تعمد الخطأ، كما أوضحناه في المحاضرة.

(٤) — مولدسون نظام العواقل :

انتقد الأستاذ الجليل أوزمراة استدلالنا بنظام العواقل في الإسلام على حوازي نظام التأمين من المسؤولية والتأمين على الحياة بانتقادين :-
الاول : أن نظام التأمين فيما يرى الأستاذ لكريم هو اشكار يهودي، لأن معظم شركات تأمين العالمية يسيطر فيها رأس المال يهودي والثاني : أن نظام عواقل في الإسلام تتحمل فيه أسرة شخص وعشيرته، الذين يخرب بينهم الناصر دية القتل الخطأ الذي يقع من هذا الشخص . فهل شركات تأمين اليهودية تعتبر مرة للشخص المستأمن حتى يصح القياس على نظام العواقل ؟
ثم قال الأستاذ حفظه الله منبئلاً . . كيف تتعامل مع شركة تأمين يهودية ؟

وجوابي على هذا الانتقاد بشقيه : —

الاول : — أن نظام التأمين ليس اشكاراً يهودياً بل هو نظام اقتصادي دعت اليه مصالح التجارة ودره . نتاح احطار النمل قبل كل شيء . ثم عم وصار نظاماً اقتصادياً تعاونياً عاماً .

وقد بينت في محاضرتي نقلًا عن المصادر القانونية العربية والأجنبية
أن التأمين أول ما عرف انما عرف نظاماً تجريبياً في القرن الرابع
عشر الميلادي .

وإذا سلمنا جدلاً بأن نظام تأمين من مبتكرات اليهود وأن
شركات التأمين العالمية اليوم يغلب عليها العنصر ورأس المال اليهوديان
فهل يصلح هذا دليلاً شرعياً لتحريم نظام التأمين في دته ؟
وإذا انتكر اليهود آلة نافعة أو احتكروا الاتاح بعض المخترعات
الحديثة المفيدة فهل يحرم على المسلم شرعاً اقتضاؤها أو استعمالها أو
شراؤها أو انشاء معمل لانتاج منها ؟ هذا ما لا أضل استأدنا الكرم
أب زهرة ، ولا أحداً سواه من علماء الشريعة يقول به !

ثم إذا صح أن شركات التأمين العالمية يغلب فيها العنصر ورأس
المال اليهودي فمدا بقول استأدنا أبو زهرة بالتعامل في عقد التأمين
مع شركة للتأمين وطنية ذات رأس مال وطني ؛ هل يتبدل عندئذ
حكمه في الموضوع ؟ وإذا فرصنا مثلاً أن اليهود هم الذين انتكروا
الصحة وسبطروا فيها عالمياً فهل يحرم علينا انشاء صحافة محلية وطنية
ثابتاً : ان تشيئنا عقد التأمين سهام العواقل في الاسلام من حيث
فكرة التعاون لا يسلم ان تكون شركة التأمين أسرة أو عشيرة
لعموم من له كمي أن العاقلة هي أسرة الجاني في القتل الخطأ .

ان من المقرر في علم الفقه ان صريق القياس الذي اليه يرجع

الفصل الأعظم في تصحيم الفقه الاسلامي هذه الصحامة لاحت فيه الاتحاد المصق في الصورة بين المقيس والمقيس عليه ، والا لما كان عندئذ حاجة لاجراء القياس اذ يكون المقيس عندئذ فرداً من افراد المقيس عليه بدخل مباشرة تحت النص الشرعي الذي يقرر الحكم في المقيس عليه . من يكفي في القياس التشابه بين المقيس والمقيس عليه في نقطة ارتكاز الحكم ومساطه ، وهي العلة . وهذا ما رأياه بين نظام العواقل الاسلامي ونظام التأمين الحديث في بعض فروعه .

في نظام العواقل بدون الرامي شرعاً في تحمل المسؤولية المالية عن انقل الخطأ ، وفي نظام التأمين تعاوناً اختياري طريق التعقد على توزيع الموجب المالي (المسؤولية المدنية) في حال التأمين من المسؤولية ، وهو أحد فروع نظام التأمين . فما اوجبه الشرع اجباً في بعض الاحوال دون تعاقد لما فيه من مصلحة يمكن أن نسوغ نظيره نسبياً بطريق التعاقد في صور أخرى لمصالح أخرى تشبه تلك في المصلحية من حيث النفع التجاري والاقتصادي بوجه عام ، وتخفيف نتائج الكوارث والاحطار عن يصاب بها ، وذلك بطريقة فيية لتوزيعها وتثبيتها .

(٥) - مؤلف المصنف المشكوك من صور التأمين :

قال الاستاذ الخليل ابو دهره استنكاراً لبصام التأمين : ان التأمين قد وصل عيب الى درجة ان تقوم بعض السيدات بالتأمين على جمال سيفانهم !!

وجواباً على ذلك أقول :

انني بينت في المحاضرة اننا انما نبحث في نظام التأمين من حيث هو نظام اقتصادي فحكمنا بجوازه شرعاً ليس حكماً بالجواز لكل ما تقوم به شركات التأمين من عقود ، وكل ما يشترطه أطراف في هذه العقود من شروط ، وكل ما تنجأ اليه شركات التأمين من طرق ووسائل لاستئثار احتياطي أموالها . فكل ذلك ، بعد حوار نظام التأمين ، يحصع للقواعد العامة في محل العقد والشروط المقبولة و لمجموعة شرعاً في العقود الخ... كما أن تحليل البيع شرعاً لم يستلزم أن يعتبر معه كل شيء محلاً صالحاً للبيع ، ولا كل شرط عقدي مقبولاً فيه . وقد ضربنا لذلك مثلاً بأنه في بعض السلاسل الأجنبية تعقد شركات التأمين تأميناً للمرشحين في الانتخابات العامة من قسمة في الانتخابات ، وهذا تأه قواعد الشريعة الإسلامية فكذلك التأمين على حمل السفار ونحو ذلك يمكننا القول بعدم جوازه شرعاً وإن قل بجواز نظام التأمين الاقتصادي بوجه عام . فببطلننا استدنا الجليل أبو زهرة من هذه الناحية أما لن نصل بالجواز إلى السيقان ١١

١٦١ - مول شهر الفهماء في التأمين على الحياة .

كرر الأساد أبو زهرة ما يقال من أن التأمين على الحياة ينطوي على عمية قرر . وأوصح ذلك بأن العقود تقوم عادة على المساواة بين ما يؤخذ وما يعطى . أما في التأمين على الحياة فإن التعويض الذي

يؤخذ من شركة التأمين حاش الوفاة يكون أعظم كثيراً من مجموع الأقساط المدفوعة. فهذا التفاوت في العوضين يجعل التأمين على الحياة من قبيل القمار .

وجواباً على ذلك أقول :

إن المساواة في الأمدال ليست وجبة مفها إلا في حالتين :
الحالة الأولى : صحت المتبعت بهذه بحببها التعادل المطلق بقدر الامكان : فهي الأموال المثبتة بضمن شيء مثله ، لأب المثل يحف الأصل صورته ومعنى . وفي القيميات بضمن الشيء نفسه ، وهي سعره الذي يساويه في السوق بين الناس ، لأن القيمة عند عدم المثل تعتبر حتماً للأصل معنى وان لم تحفه صورته ، كما هو معروف في علم أصول الفقه .

الحالة الثانية : عقود المعوضات في الأموال الربوية إذا قبلت بجنسها كالقرض والصرف .

ومهاون يقسمون الأشياء التي يتناولها ضمان إلى نوعين :
- أشياء مضمومة رواتها كالمبعت وهذه يجب فيها التساوي ، بضمن الشيء منها مثله أو قيمته

وأشياء مضمومة غيرها كالمبيع في عقد البيع . فالمبيع مضمون على المشتري بالثمن لا بالقيمة . والثمن هو العوض المتفق عليه بالتراضي في عقد البيع . سواء أكان فيلاً أم كثيراً . فلإنسان أن

يبيع الشيء بنفس الثمن بالثمن البعس . وبالعكس ، لأن الأساس
في التقويم هنا إنما هو الإرادة . هذا مع ملاحظة أن البيع لا ينطوي
على أية فكرة تعاوية ، بل هو معاوضة تجارية تحت . ومع ذلك جاز
فيه شرعاً هذا التصوت ، بين العوضين في القيمة ما دام الأساس في
التقويم فيه إنما هو الإرادة .

بعد التأمل على الحياة كذلك أساس الالتزام فيه بتقدير العوض
إنما هو الإرادة ، وليس كصالح المصلحة ، فلا يجب فيه التعديل ، ولا سيما
أنه عقد من نوع جديد قائم على أساس ونظام تساربت واندمجت فيها
فكرتا المعاوضة والمعدومة . فهو أولى من البيع بقول التصوت وعدم
التبوي فيه بين ما يؤخذ وما يعطى . فأين هذا من الغرار ؟

(٧) - مول كون العوض المقابل لوقفات التأمين إنما هو الأمان؛
استد الأستاذ أبو زهرة ما بيته في المحاضرة من أن المعاوضة في
عقد التأمين هي في الحقيقة معدومة محقة منذ تمام العقد وليست
احتمالية من قبل العرر كما يقال أو بطن ، وأن العوض المقابل لقسط
التأمين إنما هو الأمان والإصمتان الذي يحصل عنه المستأمن . وتأمل
الأستاذ هوله . ما هو هذا الأمان وكيف يصبح مقابلاً ؟

و بعد استشهادي بعقد الاستئجار على الحراسة واستدلالي به
على أن الأمان يجوز شرعاً أن يدل في سبيله عوض ، فرد الأستاذ أبو
زهرة هذا الشاهد قوله . إن الاستئجار على الحراسة فيه عمل مستأجر عليه

يقوم به الأجير وهو هذه الحراسة ، فهو عقد اجارة على عمل
لا على أمان .

وجوابي على هذا لا نقاد أي مسلم بأن عقد الإستئجار على
الحراسة وارد على عمل . ولكي أشرت بيجازي المحاضرة إلى أن
جميع أنواع العمل الذي يمكن أن ترد عليه اجارة الأشخاص له آثار
ظاهرة يحدثها العمل هي الثمرة المادية المقصودة للمستأجر والدفع له
في مقابل الاجرة ، كعمل الخازن في استئجار على خزنه ، وعمل البجار
في استئجار على تجارته الخ . . . حتى الحال الباقي الذي يقول الله به
أنه ليس لعمله أثر في عين المحمولة . فإن لعمله أثراً مادياً في عين
المحمولة هو تعبير مكافئ ذلك تعبير النافع للمستأجر

والعقود جميعاً إنما شرعت بحسب عنايتها وتنتجها . فما هي غاية
عقد الحراسة وما هو ذلك الأثر الذي يحصل من عمل الحارس ؟
الجواب واضح وهو أن ذلك الأثر ليس سوى أمان المستأجر
واصنافه إلى أن هذه الحراسة ستحقق له سلامة الشيء المحروس من
السطو والتعدي والإتلاف والسرقة ونحو ذلك ، دون أن يحدث عمل
الحارس أي أثر في ذلك الشيء . يزيد في قيمته ، أو أي تحويل في
مكانه ينتج فرقاً في السعر ، أو غير ذلك .

هذا دليل على أن الأمان من الطوارئ يجوز شرعاً أن يستغنى عنه صر ،
لأن قواعد الشريعة أن « الأمور بمقاصدها » وأن « العبرة في العقود

للمقاصد والمعاني . (الماعدن الأولى والثانية في النجدة م ٢ - ٣) .
هذا هو مرادي من الاستشهاد بمقد الحراسة وم عن أنه لا عمل
فيه للحارس . وبذلك ينهض استدلاله ونقوم به الحجة

وحاماً لأخوتي في هذه المسألة العلمية حول هذه النقاط التي
أثيرت فيها . أحد من المقصد أن أبحث الانظار إلى الملاحظة التالية :
ان فقهاءنا الأئمة الأولين قد افتوا بتطهير أرواث المواشي بالنسبة
لأهل القرى والبادي لعموم البلوى حيث يعسر التحرر عنها أي
بعض من نجاستها تديراً . ودفعاً لخرج عنهم ، نظراً لصعوبة
صيدها . ثم مكشوفة وعدر انهم من هذه الأرواث (وهي نجسة في
أصل الحكم الشرعي . كما هو معروف في كتاب طهارة من مدونات
المذهب الخفي نقلاً عن الإمام محمد بن الحسن) .

وهؤلاء الأئمة الفقهاء الذين يحملون مثل هذه المعاييس النيرة الخيرة
عن سماحة شريعة وسجدتها لو أنهم عاشوا في عصرنا هذا ، ورأوا
إلى أي درجة ارتبطت فيه مصالح الناس وضرورتهم الحيوية بنظام
التأمين ، ورأوا الكوارث الماحقة التي تحتاج الأفراد من مختلف
الاحصاء (التي تولد منها في هذا العصر أنواع لم تكن موجودة من
قبل) لو حذف نظام التأمين ، ثم لم يجدوا في هذا التأمين المستحدث
نصاً شرعياً أمراً أو نهيياً ، فإذا يكون موقفهم منه ، وهم (الذين
حكموا بتطهير الأرواث في القرى دفعاً للعرج ١٩) .

هذا ، وامي أكتفي بهذه الأجوبة على انتقادات الأستاذ العلامة شيخ محمد أبي زهرة ، وملاحظاته ، لأن الملاحظات المتفرقة التي أنداها سواء من الاساتذة الفضلاء اثما تدور في هذا الصق ولا نخرج عنه ، فعواني على ملاحظت لأساد أبي زهرة هو حواش على ملاحظات سواء .

(٨) — مول كلمة صدرت من الأستاذ الفقيه :

ولكني لا أستطيع أن أحتم حقوقي دون تعقيب على كلمة وردت على لسان الاساد الشيخ عبد الله العميلي (مقي المملكة الأردنية) في حلال مناقشته واستفاده ، وهي قوله للسادة المستمعين

«ان من الواجب عليكم ان تتبعوا آراء المفتين الرسميين الذين هم المرجع لكم في بيان أحكام الشريعة دون سواهم ، فأراؤهم هي الحق» .
لقد قل لي هذا أقول لدرجة عطف المحصرات في الموضوع ، واعنه اليوم لجمهور المستمعين في مدقسته .

والاستاد المقي حقه الله يريد بهذا ان يفهم الناس أن رأيه المعاكس هو الواجب ، لا اعتبار لمن اقوة دليله وبرهانه بل لأنه مقت رسمي !! .

وهذا يريد أن أبه قصسه الى أن الاسلام لا يجعل في العلم وبين الأحكام سلطانا الا للحجة والبرهان . ويسر في الاسلام كهو انتقادات سلطة دينية ، وانما الناس بالنسبة الى الشريعة صنفان : عالم وحامل .

وعلم الانسان وحجته فيه لا تأتيان من المنصب بل من الدليل ، والا
لوجب أن يصح علم المفتي الرسمي جهلا متى تنحى عن منصب الافتاء ،
ويصح جهل غيره علما وحجة اذا تقلد هذا المنصب . فهل يقول الأستاذ
القلبي بذلك ؟ وما رآه لو احصى المفتون الرسميون في الموضوع ؟
وما رآه لو باع المفتي الرسمي دينه بديار فأتى بتحريم الحلال شرعا
أو بتحليل الحرام رغبة أو رهبة ؟ من الذي يكشف الحقائق الشرعية ،
ويصور حدود الله تعالى من أن يعصب بها سوى الدليل والبرهان
أن أبا حنيفة رضي الله عنه (وهو امام المذهب الذي يتبعه الأستاذ
القلبي وقد صلب ليقتي به) يقول : « لا يحق لأحد أن يقول قولنا
حتى يعلم من أين قلناه »

وان الشافعي رضي الله عنه يقول : مثل الذي يطلب العلم بلا حجة
كمثل حاطب ليل قد تحمل حزمة حطب وفيها أفعى تلدغه وهو لا يدري ،
وفي هذه المعاني أقوال كثيرة مأثورة عن معظم ثمة الاجهزة رضي
الله عنهم فيها ابن القيم في اعلام الموقعين ولم يجعل أحد منهم المنصب
الرسمي العارض الرائل حجة علمية لصاحبه من دون الدليل الشرعي
والبرهان ، لسبب واضح بسيط هو أنه : لا كهنوت في الاسلام . ولسلام
مصطفى أحمد الرزق ،

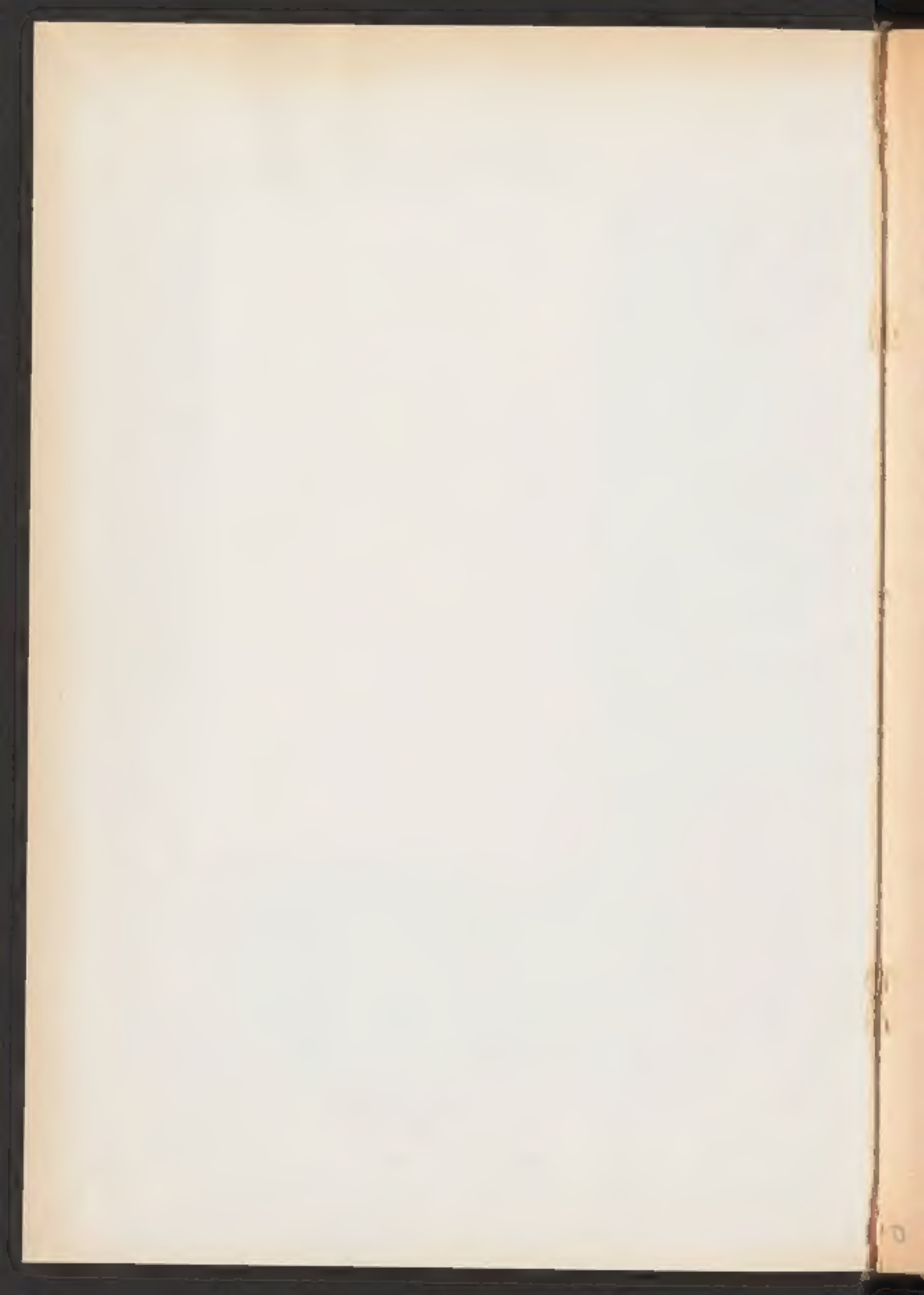
(١) - انظر اعلام الموقعين ٢ - ٢ ص ٣٠١ / طبعه فوج شه
الكردي .

المفهرس

الصفحة

- ٣ (المقدمة) عن انعقاد مؤتمر سوء الفقه لاسلامي بدمشق الذي كان من موضوعات محوثة هذه المحاضرة عن عقد التأمين .
- ٧ عن ملخصة
- ٧ (الفصل الاول) في ضرورة البحث الشرعي في عقد التأمين و أهميته ، وتقد خطة بعضهم في اعتبار الموقف السلي فقط من على اوجه التقوى والاحكام وذكرا كالحصص عمية ، وبيان ضرورة ذلك في الشريعة
- ١١ (الفصل الثاني) - التعريف بمصطلح التأمين وعقده وبيان كونه مبررا حديدا لاسس عليه في الشريعة لاسلاميه
- ١٤ (الفصل الثالث) - مدأ دخول عقد التأمين الى الملا لاسلاميه واول بحث شرعي فيه لآن عدس (عن السوكوفه) في القرن - سني
- ١٨ (الفصل الرابع) آراء فقهاء المعاصرين في عقد التأمين . المعوضات لجميع انواع - من مصفا ، و محو و - ، و مترددون او الميزون من بواعه
- ١٩ بلخيص فتوى لاج محمد نجيب ، طبعي مفتي الديار المصرية قديماً وهي عدم مبرر شعية في التأمين بعد رأي ابن عابدين (الحاشية) .
- ٢٠ رأي لاسد احدثه السنوسي من معاصرنا في قياس عقد التأمين من مسؤوليه على عقد الوالاة في الاسلام ، وهو قياس من وجه ، وريب من من في ذلك
- ٢٥ (الفصل الخامس) - اختلاف مفهوم عدم التأمين لدى علماء الشريعة وعلماء القانون ، وبيان ان هذا الاختلاف في مفهومه هو السبب الرئيسي في اختلاف حكمه عليه
- ٢٥ (الفصل السادس) ريب الشخصي في نظام التأمين وعقده - من انواع العقود في الشريعة محصورة لا نفس لريفة

- ٢٩ قرر الفقهاء تحفيظ عقد ربح روفه بحوث في فخرن الخامس معرى
(وهو عقد جديد) دليل واقعي على عدم هذا الحصر في العقود
٣٣ (الفصل السابع) الطريقة الصحيحة للكشف عن حقيقة نظام التأمين
ومصادره وعيانه والرجوع الى تاريخ ميلاده في العالم ، والموائل التي
ولدت له ، وتطوراته .
٣٤ خلاصات تكشف عن كل ذلك مسجحة المصدر القويحة العربية
ولا حسيب التأمين المعري او امر رشويحة من اسناد
والأمين مضاف .
٣٩ (الفصل التاسع) - مصادره اشتمال السب الدعية في القبول معري
الأمين في مقدس الشريعة الاسلامي
- هل في التأمين معنى التقاضي هل فيه ربح ؟ (ص ٤٩)
هل فيه محذور بالقدر الإلهي (ص ٤٢) - هل فيه غرر مباح ؟ (ص ٤٣)
هل فيه حيلة مباحة ؟ (ص ٤٨) - هل يقوم التأمين على اساس
الربح ؟ (ص ٥١)
٥٣ (الفصل العاشر) - السبحة التي يستحسن في تأمين كل ما يقدم
٥٥ - الادلة القياسية على جواز التأمين من احكام الشريعة ودول فقهاء
ومن صومس الفقهاء
٥٧ - دلالة عقد الموالاة - دلالة حواشيمان خطر المرمى
٥٨ - دلالة قاعدة الالتزامات والوعود المبرم عند المالكية .
٦٠ - دلالة نظام المواقف في الاسلام
٦٣ - دلالة نظام التقاعد وحسن تدبير نفقه فقهاء الشريعة في عصره
٦٦ رأي المعارضة ومناقشتها والردود عليها في جلسة مناقشة المحاضر
٦٨ تعليق الاستاذ الجليل العلامة شيخ عي الي زهره في الرد على
٩٥ احويده في حصة اندوثة على ردود الاستاذ في زهره وملاحظته
١٠٩ ردنا على زعم عرب حظوا لاسد في حقلي معني الممككة لا ديه



Date Due

[illegible]

Thomas 58-290

NYU - BOBST



31142 02824 3270

HD7236 .Z3

Apd 4H



NYU

BOBST LIBRARY
OFFSITE